



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

"أمن الطاقة العالمي:

الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات
على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء"

أكتوبر 2020



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك
أوابك

أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعداد

الطاهر الزيتوني
محلل طاقة

إعتماد

علي سبت بن سبت
الأمين العام

تقديم

تولي الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اهتماماً خاصاً بموضوع أمن الطاقة بشقيه أمن الإمدادات وأمن الطلب، باعتباره من المواضيع ذات الأهمية القصوى وذلك بهدف تحقيق مزيد من الضمانات للاستثمارات الضخمة التي تنفذها الدول المنتجة للنفط والغاز لضمان توفر الإمدادات اللازمة في النفط والغاز في السوق العالمية. وقد أصبحت الموازنة بين المصالح المتباينة للمنتجين والمستهلكين حول ضمان الإمدادات وضمن الطلب والتوافق حول مسألة السعر العادل تحتل أهمية متزايدة في أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح التوافق في وجهات النظر حول قضاياها هاجساً من الهواجس التي قد تهدد أمن الطاقة العالمي بشقيه أمن الإمدادات وأمن الطلب.

إن قضية أمن الطاقة لها أبعاد رئيسية مختلفة، والتي تتمثل في **البعد الاقتصادي** الذي يشمل وفرة الموارد والقدرة على الوصول إليها وتطويرها، والموازنة بين المصالح المتباينة للمنتجين والمستهلكين والتوافق حول قضية السعر العادل، و**بعد الأمن الطبيعي** الذي يشمل أمن الممتلكات والمنشآت والبنى التحتية وسلاسل الإمداد ومسارات التجارة، و**البعد المؤسسي** المتمثل في وجود المنظمات الدولية القادرة على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، و**البعد البيئي** لاستخدام مصادر الطاقة والجدل الدائر حول قضايا الاحتباس الحراري وعلاقته بمصادر الطاقة واستخداماتها، كما يلعب **الاستثمار** دوراً رئيسياً في تحقيق أمن الطاقة، ويتطلب سياسات واضحة من جانب الدول المستهلكة تضمن الطلب المستقبلي على مصادر الطاقة.

تتناول الدراسة التطور التاريخي في مفهوم أمن الطاقة، والتباين حول تعريفه بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، والأبعاد الرئيسية لأمن الطاقة وانعكاساتها على سوق البترول العالمي من جهة، وعلى الدول الأعضاء في منظمة أوابك من جهة أخرى. كما قدمت الدراسة استشرافاً للمسارات المحتملة لأسواق الطاقة في نظرة مستقبلية وانعكاساتها على أمن الطاقة العالمي. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أهمية النظر في مسألة الاعتماد المتبادل في منظومة الطاقة العالمية

فمسألة استقلالية الطاقة أمر لا أساس له في الواقع، حيث لا وجود لمنتجين مستقلين في أسواق النفط، بل منظومة متكاملة و مترابطة يجب أن تعمل معاً لتحقيق استقرار الأسواق.

كما تؤكد الدراسة على أهمية تفعيل الحوار البناء والشراكة في الرؤية والمسئولية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وأكدت الدراسة على أن الاستثمار في استخراج النفط يتطلب ضمان العائد على الاستثمار، ولا يمكن ضمان العائد إلا بضمان الطلب وبسعر عادل، فضمان الطلب على النفط وضمان السعر العادل أمران متلازمان لا مفر منهما لضمان الإمدادات النفطية.

وتأمل الأمانة العامة أن تساهم هذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم الأساسية لقضية أمن الطاقة وأبعادها الرئيسية، وترجو أن يجد فيها المختصون ما يسعون إليه من فائدة ومعرفة.

والله ولي التوفيق،،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت



المحتويات

	مقدمة
1	
2	أولاً: التطور التاريخي لمفهوم أمن الطاقة
5	ثانياً: اختلاف تعريف أمن الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة
10	ثالثاً: الأبعاد الرئيسية لأمن الطاقة
11	1. البعد الاقتصادي
15	2. الأمن الطبيعي
17	3. البعد المؤسسي
28	4. البعد البيئي
30	5. البعد الاستثماري
33	رابعاً: أسواق الطاقة العالمية – رؤية مستقبلية
42	خامساً: الخلاصة
45	سادساً: المراجع

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الشكل
17	الشكل (1) كميات النفط الخام والمنتجات النفطية المنقولة عبر نقاط الاختناق العالمية في عام 2016
20	الشكل (2) الأسعار الفورية للنفط الخام، (حقيقة 2010=100)
26	الشكل (3) المخزون التجاري بالدول الصناعية وأسعار النفط
27	الشكل (4) المخزون الاستراتيجي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين وجنوب أفريقيا وأسعار النفط
32	الشكل (5) عدد الحفارات العاملة في العالم وأسعار النفط خلال الفترة (يناير 1978 - يونيو 2020)
35	الشكل (6) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ربع سنوي، (الربع الأول 2019=100)
36	الشكل (7) نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة
38	الشكل (8) نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة
39	الشكل (9) التوقعات المستقبلية لإجمالي الإمدادات العالمية من النفط وإجمالي الاستهلاك العالمي حتى نهاية عام 2021
40	الشكل (10) التوقعات المستقبلية للمتوسط الشهري للسعر الفوري لخام برنت حتى نهاية عام 2021
42	الشكل (11) السيناريوهات المتوقعة لحركة الأسعار المستقبلية للنفط

قائمة الجداول داخل النص

رقم الصفحة	الشكل
38	الجدول (1) توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة
39	الجدول (2) التوقعات المستقبلية لإجمالي الإمدادات العالمية من النفط* وإجمالي الاستهلاك العالمي حتى نهاية عام 2021
40	الجدول (3) التوقعات المستقبلية للمتوسط الشهري للسعر الفوري لخام برنت حتى نهاية عام 2021



"أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء"

مقدمة

تشكل مصادر الطاقة الأحفورية بنداً مهماً في العلاقات الدولية منذ انبلاج الثورة الصناعية بسبب التوزيع غير المتكافئ لتلك المصادر على مستوى العالم. فالدول ذات الاقتصادات الحديثة والمتطورة اعتمدت على الطاقة الأحفورية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، بشكل متزايد لمقابلة احتياجاتها من الطاقة وبأسعار معقولة على الرغم من نقص وفرة تلك المصادر لديها، الأمر الذي جعلها تعتمد على استيرادها من الخارج، لتلبية حاجتها من الطلب المحلي. وبالمقابل، تتوفر أغلب الموارد العالمية من مصادر الطاقة الأحفورية لدى الدول النامية، وتعتمد عليها كمصدر رئيسي للدخل القومي، وتسعى إلى تصديرها بأسعار عادلة وبكميات تحقق أفضل العوائد، ولذلك أحتلت قضية أمن الطاقة أهمية متزايدة في أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح التوافق في وجهات النظر حولها يمثل هاجساً من الهواجس التي قد تهدد السلم والأمن العالمي في كثير من الأحيان.

تهدف الدراسة، بالدرجة الأساس، إلى تناول التطور التاريخي في مفهوم أمن الطاقة، والتباين حول تعريفه بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، والأبعاد الرئيسية لأمن الطاقة وانعكاساتها على سوق البترول العالمي من جهة، وعلى الدول الأعضاء في منظمة أوابك من جهة أخرى، كما تحاول الدراسة أن تلمس المسارات المحتملة لأسواق الطاقة في نظرة مستقبلية وانعكاساتها على أمن الطاقة العالمي.

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم أمن الطاقة

يعود الوقت الذي ظهر فيه مفهوم أمن الطاقة على السطح في العلاقات الدولية إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى في عام 1911، عندما قرر ونستون تشرشل تغيير وقود السفن الحربية التابعة لسلاح البحرية الملكية البريطانية إلى النفط بدلاً من الفحم، بغية جعلها أكثر سرعة ومرونة وأكبر قوة لنيران المدفعية، ضمن مساعيه الرامية لتفوق الأسطول البريطاني عن نظيره الألماني المتنامي آنذاك، غير أن هذا التحول نحو النفط شكل تحدياً جديداً لبريطانيا من حيث ضمان امداداته، فبدلاً من اعتماد الأسطول الملكي على امدادات فحم ويلز المحلية الآمنة، تحول إلى اعتماده على امدادات النفط القادمة من على بعد ستة آلاف ميل عن طريق البحر من ايران، ودفاعاً على قراره أمام الانتقادات التي واجهته من البرلمان، بخطورة هذا التحول المتهور نحو الاعتماد على ايران المحفوفة بالمخاطر وغير الآمنة، في الحصول على المورد الاستراتيجي الأكثر حيوية لبريطانيا، استجاب تشرشل بما صار يعد فيما بعد المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، حيث أشار إلى أن أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط، عندما قال مخاطباً البرلمان في يوليو عام 1913 : "يجب أن لا نعتمد على نوعية واحدة، أو عملية واحدة، أو بلد واحد، أو مسار واحد، الأمان واليقين في النفط يكمن في التنوع والتنوع فقط"¹.

وبذلك ارتبط بداية طرح واستخدام مفهوم أمن الطاقة بجانب العرض، من خلال التركيز على توفر الامدادات اللازمة من الطاقة للدول المستهلكة بأسعار مقبولة، وقد تحققت هذه الأهداف في الوقت الذي سيطرت فيه الأخوات السبع على أسواق النفط العالمية، مع بقاء هذا المفهوم مهيمناً، حتى جاءت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بفكر يسعى لتحقيق الدول المصدرة للنفط عائداً أكبر من مواردها، ووقف نهج شركات النفط العالمية لثرواتها النفطية، وأحدثت أوبك بتواجدها انعطافه مهمة في أسواق النفط

¹ Danial Yergin, The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World, 2011



الدولية، إلا أن أحداث الحظر النفطي الذي حدث خلال عام 1973 كانت بمثابة الشرارة التي أطلقت العنان لتصاعد موجة عنيفة من العداثية الشديدة من قبل الدول المستهلكة للنفط تجاه الدول المصدرة له بشكل عام، والدول العربية منها التي فرضت الحظر على وجه الخصوص، كما خلقت الأزمة المتولدة عن الحظر تدافعاً مجنوناً من أجل النفط بين الشركات والتجار والبلدان المستهلكة، مما دفع بأسعار النفط إلى الارتفاع بأربعة أضعاف مستوياتها.

وقد أتت أولى ردود الأفعال السريعة لأزمة 1973، في مؤتمر الطاقة بواشنطن الذي عقد على عجل في منتصف فبراير 1974، والذي انبثقت عنه اتفاقية الطاقة الدولية، التي حددت نظام أمن جديد للدول المستهلكة، بغية التصرف في أوقات الاضطرابات، والتنسيق بين الدول الصناعية لمواجهة أزمات انقطاع الإمدادات، وقد شكلت هذه الاتفاقية التي جمعت الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة الدول المصدرة له، أساس أمن الطاقة للدول المستهلكة حتى يومنا هذا، وأسست الاتفاقية وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency-IEA) كآلية رئيسية لتحقيق أهداف الاتفاقية، وأنيط بها تأمين جبهة مشتركة للدول الصناعية في مواجهة أوبك التي تأسست عام 1960 كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المصدرة للنفط آنذاك.

تضم وكالة الطاقة الدولية في عضويتها 30 دولة من كبرى الدول الصناعية المستهلكة، وتعتبر العين النافذة لدولها الأعضاء التي تؤمن المراقبة والتحليل المستمر لأسواق الطاقة، والتطورات الدولية في سياساتها وتقنياتها وأبحاثها، بينما كان تنسيق الجهود المشتركة لمواجهة أزمات انقطاع الإمدادات الطارئة أحد الواجبات الأساسية للوكالة منذ انشائها، ويتم هذا التنسيق عبر آلية مخزونات الطوارئ الاستراتيجية التي أنشئت لهذا الغرض، والتي سوف نعود للحديث عنها لاحقاً ضمن البعد المؤسسي لأمن الطاقة.

ومع بروز وكالة الطاقة الدولية، وجها لوجه مع أوبك في الساحة الدولية، شهدت أسواق الطاقة الدولية تنامي الجدل حول مفهوم أمن الطاقة على المستوى العالمي، حيث لا يوجد اتفاق عام على تعريف محدد لأمن الطاقة بين الدول المستهلكة والدول المنتجة، بل إن الخلاف في تعريف مفهوم أمن الطاقة موجود حتى بين الدول المستهلكة نفسها، فالتباين موجود بين هذه الدول في تعريف مفهوم أمن الطاقة، إلا أن الأصوات الأعلى التي تمثل كبرى الدول الغربية المستهلكة وفي مقدمتها الولايات المتحدة قد تمسكت بمفهوم أمن العرض، من خلال التركيز على ضمان توفر الامدادات اللازمة من الطاقة للدول المستهلكة بأسعار مقبولة، بينما قلبت الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي السؤال إلى أمن الطلب وبسعر عادل على صادراتها من النفط والغاز، الذي يعتبر الضامن الرئيس لدفع عجلة النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والعائد العادل لثرواتها الناضبة، كما يمثل الضامن الرئيس لعوائد عادلة لأولئك الذي يستثمرون مواردهم المحدودة في الصناعة النفطية، وقاد هذا الجدل المتنامي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للاتفاق على تأسيس منتدى الطاقة العالمي (International Energy Forum-IEF) في عام 1991، وهو أكبر تجمع عالمي في مجال الطاقة يضم 70 دولة من جميع قارات العالم، تمثل الدول المستهلكة الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والدول المصدرة الأعضاء في أوبك ودول العبور واللاعبين الرئيسيين في أسواق الطاقة من خارج وكالة الطاقة الدولية وأوبك، حيث تمثل الدول الموقعة على ميثاق منتدى الطاقة العالمي في مجموعها نحو 90% من إجمالي الطلب والعرض العالمي على النفط والغاز²، ويهدف المنتدى إلى تعزيز التفاهم المتبادل والوعي بمصالح الطاقة المشتركة من أجل ضمان أمن الطاقة العالمي.

² <https://www.ief.org/about-ief/ief-overview.aspx>

ثانياً: اختلاف تعريف أمن الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة

عمل العديد من دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، وكذلك المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية على صياغة تعريفات خاصة لأمن الطاقة بحسب موقع كل دولة، أو مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أو التكتل الإقليمي على خارطة الطاقة الدولية. وتحتوي هذه الصياغات قدرًا كبيراً من التباين في تعريف أمن الطاقة بين منظور الدول المستهلكة والمستوردة لمصادر الطاقة التقليدية، ومنظور الدول المنتجة والمصدرة لها، وعلى نحو أخص النفط والغاز الطبيعي، اللذان لا يزالان يمثلان أكبر وأهم مصادر الطاقة حتى الآن.

فمن جانب الدول المستهلكة يعرف أمن الطاقة بأنه وفرة الإمدادات وفي كل الأوقات وبأسعار معقولة، وبذلك يرتبط مفهوم أمن الطاقة لدى الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة بأمن العرض مع استقرار الأسعار في مستويات دنيا، عبر سياسات خفض الطلب على مصادر الطاقة لجعل المعروض منها أكبر من الطلب. وفي المقابل، يرتبط تعريف الدول المنتجة والمصدرة لأمن الطاقة بمفهوم ضمان الطلب على مصادر الطاقة وبأسعار عادلة، عبر بقاء العرض أقل من الطلب بغرض ضمان أسعار مرتفعة تحقق عوائد أعلى قيمة على الاستثمار في مواردها الناضبة.

على الرغم من أن المفهوم التقليدي لأمن الطاقة قد ارتكز على أمن الامدادات، وأعتبر أن انقطاعها يمثل التهديد الوحيد لأمن الطاقة، إلا أن سوق الطاقة العالمي قد شهد عدة أزمات وتحولات مهمة لم ترتبط بانقطاع الامدادات، يأتي في مقدمتها موجات التأميم الواسعة التي شهدتها الدول المصدرة للنفط وتأسيس شركات الطاقة الوطنية مع تنامي الوعي المتزايد لدى هذه الدول تجاه ما يطلق عليه وطنية الطاقة. لقد أدركت الدول المصدرة أهمية إحكام السيطرة على هذا القطاع الاستراتيجي واستخدامه في علاقاتها الدولية. وعلى الرغم من اعتراض الدول المستوردة للنفط على أفكار وطنية الطاقة التي تبنتها الدول المصدرة، إلا أن سياساتها المعلنة في مجال أمن الطاقة تعبر

في الحقيقة على فكر أكثر تشدداً من وطنية الطاقة بمفهوم مغاير. فمفهوم استقلالية الطاقة الذي برز مع سبعينات القرن الماضي في كبرى الدول المستهلكة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وتقليل الاعتماد على النفط المستورد عبر تنويع البدائل، وفرض الضرائب العالية على أسعار المنتجات النفطية في أسواقها المحلية، مقابل تقديم الدعم السخي لمصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم والوقود الحيوي وغيرها، تشكل عناصر سياسة وطنية للطاقة تهدف لتقليل واردات النفط والغاز الطبيعي وتمثل إطاراً لسياسات وطنية للطاقة في الدول المستهلكة أثرت بصورة كبيرة على أسواق الطاقة خلال الفترة اللاحقة.

ولأن الدول الأكثر استيراداً واستهلاكاً للطاقة التقليدية ممثلة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، كانت ولا تزال الدول الكبرى والأقوى في العالم، فإن منظورها لقضية أمن الطاقة كان المنظور الأقوى والأكثر تأثيراً في صياغة ذلك المفهوم طوال فترة القرن العشرين وحتى الآن بدرجة كبيرة. كما شهد بداية القرن الواحد والعشرين صعود الصين والهند ضمن كبرى الدول المستهلكة والمحرك الأساسي لنمو الطلب العالمي على النفط، مما يمنح رؤيتهما لأمن الطاقة تأثيراً قوياً.

ركزت الولايات المتحدة من جانبها على تأمين امداداتها من النفط في البداية من خليج المكسيك، وأتبعتها بمنطقة الخليج العربي، ثم انتقل اهتمامها بعد نهاية الحرب الباردة إلى مناطق البحر الأسود وبحر قزوين، ونتيجة للدور الحاسم الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط في أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية، وفي ظل اعتماد الولايات المتحدة على توفير احتياجاتها من الطاقة لها وحلفائها، كانت قضية تأمين مصادر الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط تقع ضمن سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ النصف الثاني للقرن العشرين، وتمثل محور رئيسي في رسم المبادئ الأساسية لتلك السياسة وتطويعها لخدمة أمن الطاقة باعتبار الحصول على الطاقة بكميات "معقولة" وبأسعار "مناسبة" جزء من الأمن القومي الأمريكي لا يمكن المساومة عليه.



ومن جانب آخر، ركزت السياسة الداخلية للولايات المتحدة في أمن الطاقة منذ سبعينات القرن الماضي على هدف الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على واردات النفط من الشرق الأوسط، وذهبت في المغالاة بتطلعاتها إلى حد تأطير أمن الطاقة من منظور استقلالية الطاقة، حيث تردد هذا المصطلح كثيراً منذ أن نطق به الرئيس نيكسون أول مرة في خطابه عن سياسة الطاقة تحت عنوان "مشروع الاستقلال" في نوفمبر 1973³. وبغض النظر عن الجهود والموارد التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل تنويع مصادرها من الطاقة بالتحول بعيداً عن النفط، جاءت ثورة إنتاج النفط والغاز الصخري الأمريكي لتحقيق انعطافه مهمة في قضية أمن الطاقة الأمريكي. فالولايات المتحدة اليوم أكبر منتج للنفط في العالم، وأكبر منتج للغاز الطبيعي المسوق في العالم، وأكبر منتج للوقود الحيوي في العالم، وتعتبر شبه مكثفة ذاتياً، وعضواً عن الحفاظ على إمكانية الوصول إلى النفط، أصبحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بحماية نفسها من تقلب الأسعار في الأسواق بشكل عام. فالتراجع الكبير في أسعار النفط قد يؤثر سلباً على عمليات إنتاج النفط الصخري مرتفع التكلفة نسبياً، والذي يمثل حصة مهمة من إنتاج الولايات المتحدة من النفط بلغت حوالي 70% خلال شهر مايو 2020⁴، بينما الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية قد يدفع بأسعار الطاقة في السوق الأمريكية نحو الصعود وبالتالي يؤثر سلباً على المستهلكين الأمريكيين ويكبح جماح النمو الاقتصادي للبلاد. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء مخزونات استراتيجية ضخمة من النفط لتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية والكوارث الطبيعية على أمن الطاقة الأمريكي.

وفي الإتحاد الأوروبي، يركز مفهوم أمن الطاقة على أربعة عناصر رئيسية، يتعلق أولها باستمرارية توفر موارد الطاقة وتدفعها بشكل مستدام بلا انقطاع نحو دول الإتحاد الأوروبي، وثانياً بضمان توفر مصادر طاقة موثوقة من مناطق الإنتاج المتمثلة في روسيا ومنطقة الخليج وشمال أفريقيا، وثالثاً بضمان أسعار معقولة لمختلف موارد

³ Danial Yergin, The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World, 2011

⁴ Energy Information Administration, EIA

الطاقة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي والنفط لشدة الاعتماد عليهما. بينما يتعلق العنصر الرابع بضمان حماية البيئة، وعدم إلحاق الضرر بها، وعلى الرغم من امتلاك الاتحاد الأوروبي لأحد أكبر الاقتصاديات العالمية، فإنه يؤمّن جُلَّ احتياجاته اللازمة من مصادر الطاقة من الخارج، ويعتمد الاتحاد الأوروبي في استيراد الطاقة على روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى.

ويمثل هاجس الاعتماد الكبير على روسيا كمصدر رئيسي في مجال الطاقة مصدراً كبيراً للقلق لدى الإتحاد الأوروبي، حيث يمثل ارتباط دول الإتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة من خلال حلف شمال الأطلسي والتباين في المواقف السياسية مع روسيا، مصدراً للريبة يدفع بدول الإتحاد الأوروبي للسعي إلى التقليل من اعتمادها على روسيا. فدول الإتحاد الأوروبي ترى أن احتكار روسيا لسوق الطاقة الأوروبي من شأنه أن يجعل دولها رهينة لموسكو، وقد تمنعها من اتخاذ سياسات مستقلة في العديد من القضايا. فعلى سبيل المثال، قامت روسيا بقطع خط أنابيب "دورجا" الذي ينقل الطاقة الروسية إلى دول أوروبا عبر أوكرانيا عام 2006، وأتبعته بقطع إمداداتها من الطاقة إلى أوروبا الغربية عبر بيلاروسيا في العام التالي، رداً على تعاون الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة لتوسيع حلف شمال الأطلسي في شمال أوروبا، ومحاولات نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا وتشيكو سلوفاكيا المتاخمتين للحدود الروسية.

وفي الصين، جاء تعريف أمن الطاقة في الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) على أنه "ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين"⁵، وبذلك تتفق الصين مع الدول المستهلكة التي ركزت على أمن العرض من خلال ضمان الامدادات، وقد تبنت الصين من الناحية العملية استراتيجية لأمن الطاقة تقوم على محورين رئيسيين. ركز المحور الأول على ضمان الدخول لأسواق الطاقة وفق مبدأ التنوع واستراتيجية التوجه للخارج

⁵ Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, "China Global Energy, and the Middle East, Middle East journal, Vol. 61, No. 2, Spring 2007, p.199 & "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2014.

عبر أذرع الحكومة المتمثلة في شركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتأمين الدخول لمصادر الطاقة باعتبارها قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق، بينما ركز المحور الثاني على رفع كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مصادرها وحماية أمن امداداتها من تأثير الأزمات النفطية عبر اتباع المسار ذاته الذي سبقتها إليه الدول المستهلكة الكبرى ببناء مخزون استراتيجي من النفط يكفي لمدة 90 يوماً من الاستهلاك.

والجدير بالذكر أن الصين تركز جغرافياً على منطقتين رئيسيتين بالنسبة لإمداداتها من النفط والغاز الطبيعي، أولهما المنطقة المتاخمة لحدودها في شمال شرق آسيا وجنوبها الشرقي ومنطقة بحر قزوين، التي تتميز بسهولة نقل امدادات الطاقة منها نظراً لمتاخمتها للأراضي الصينية، لذا نشطت بكين في توطيد وجودها في كازاخستان عبر ابرام اتفاق مع كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بها، بلغت قيمته 9.5 مليار دولار، كما قامت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) بشراء حصة 60% من حقل أكتيوسك، كما استحوذت أيضاً على شركة بتروكازاخستان النفطية عام 2005 بقيمة 4.18 مليار دولار. وقامت الصين ببناء خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين في عام 2009، كما وقعت الصين اتفاقية مع تركمانستان لنقل الغاز منها عبر خط أنابيب في عام 2006⁶. وثانيهما منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء حيث تستورد الصين نحو نصف احتياجاتها من البترول من دول الخليج العربي كالسعودية والكويت وقطر والإمارات، وتقوم استراتيجية أمن الطاقة في الصين على بناء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية راسخة مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال شركات في المشروعات الحيوية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي والبنية التحتية.

وفي المقابل فإن أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ممثلة في أعضاء أوبك وروسيا ودول آسيا الوسطى، وهي دول تعتمد في قوتها الاقتصادية بدرجة كبيرة على مواردها من هذه المصادر، فيعتمد منظورها لأمن الطاقة على محورين أساسيين.

⁶ عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت 2014

فالمحور الأول يتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتطويرها والاستثمار فيها لتعظيم الاستفادة منها داخلياً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخارجياً لدعم مكانتها الدولية عبر السعي للحصول على دور دولي أكبر يتوازى مع ما تملكه من مصادر الطاقة. بينما يتمثل المحور الثاني في المساهمة في إدارة ومراقبة استقرار أسواق الطاقة والتعاون مع الدول المنتجة الأخرى في الدفاع عن مصالحها المتمثلة بشكل أساسي في ضمان الطلب على النفط والغاز الطبيعي والحفاظ على توازن الأسواق عند مستويات عادلة للأسعار تتجاوز تكلفة استخراجها متضمنة العائد على الاستثمار في عمليات استخراجها يمثل أجرة النضوب، وعند الحدود المرضية والمشجعة للنهوض بالاستثمارات المطلوبة.

ثالثاً: الأبعاد الرئيسية لأمن الطاقة

يتضمن أمن الطاقة خمسة أبعاد رئيسية، أولها البعد الاقتصادي الذي يشمل وفرة الموارد والقدرة على الوصول إليها وتطويرها، والموازنة بين المصالح المتباينة للمنتجين والمستهلكين والتوافق حول قضية السعر العادل الذي يشكل هاجساً مشتركاً لكل الأطراف. بينما يتمثل البعد الثاني في الأمن الطبيعي الذي يشمل أمن الممتلكات والمنشآت والبنى التحتية وسلاسل الامداد ومسارات التجارة وحمايتها من أية أضرار محتملة وعلى رأسها العمليات التخريبية، والبعد الثالث يتمثل في البعد المؤسسي أي في وجود المنظمات الدولية القادرة على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، ومنصات الحوار المصممة لتيسير عملية التقارب في وجهات النظر بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، كما يشمل البعد المؤسسي أيضاً السياسات الوطنية وشفافية البيانات المتعلقة بالطاقة والتي تعتبر ضرورة ملحة لاستراتيجيات تخطيط الطاقة، ثم يأتي البعد الرابع وهو البعد البيئي لاستخدام مصادر الطاقة والجدل الدائر حول قضايا الاحتباس الحراري وعلاقته بمصادر الطاقة واستخداماتها، وأخيراً، يأتي الاستثمار الذي يلعب دوراً أساسياً في أمن الطاقة، والذي يتطلب سياسات واضحة من جانب الدول المستهلكة تضمن الطلب المستقبلي على مصادر الطاقة، ومناخات عمل

مشجعة تضمن أسعاراً عادلة تشجع الاستثمار في الوصول إلى الموارد والبنى التحتية اللازمة لضمان تدفق آمن للإمدادات في الوقت المناسب في المستقبل.

1. البعد الاقتصادي

ظلت المخاوف المرتبطة بالاحتمالات الوشيكة لنفاذ الاحتياطات العالمية من النفط طيلة تاريخ صناعة النفط تشكل موضوعاً مثيراً للجدل، وكثيراً ما تنتشر مثل هذه المشاعر وتأسر مخيلة عامة الناس في أوقات الارتفاع السريع في الطلب على النفط، والارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة، وفي أوقات الأزمات الطبيعية وتلك المتعلقة بالقضايا الجيوسياسية.

وتمتد جذور الشكوك الدائرة حول مستقبل الإنتاج النفطي إلى منتصف القرن التاسع عشر، وكان الرد دائماً استكشافات نفطية جديدة و تطور في تكنولوجيا الإنتاج. فعلى سبيل المثال، خلال عام 1965 بدأ إنتاج النفط من ولاية بنسلفانيا – المصدر الوحيد للإنتاج في الولايات المتحدة في ذلك الوقت - في الانخفاض، وبرزت اكتشافات جديدة في ولاية أوهايو، ولكن إنتاج أوهايو كان من النفط الحمضي مرتفع الكبريت، فجاءت الحلول من قطاع المصافي الذي استجاب بتحسين تكنولوجيا التكرير لمعالجة هذا النوع من النفوط، وملائمته مع احتياجات الأسواق.

وتزامناً مع النمو في الطلب على النفط خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تزايدت الاكتشافات النفطية، وشهدت تكنولوجيا الإنتاج تطورات هامة، وساهم ذلك في نمو امدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي عليه حتى وقتنا الحاضر. وبالرغم من أن النفط مورد غير متجدد، حقيقة لا جدال فيها، وأن النمو في امدادات النفط لن يستمر إلى الأبد، إلا أن الانحدار الكبير في أسعار النفط خلال ثمانينات القرن الماضي ساهم آنذاك في تنامي الاحساس بكفاية الموارد من النفط السهل الرخيص، وضمان امداداته إلى أجل غير مسمى.

ثم برزت المخاوف من جديد، عندما نشرت مجلة (Scientific American) مقالاً شهيراً بعنوان (نهاية النفط الرخيص - The End of Cheap Oil) للكاتبين Campbell and Laherrère في عام 1998. فقد أعاد هذا المقال زخم النقاش حول مستقبل الإمدادات النفطية، وتوقع أن يبلغ الانتاج العالمي من النفط ذروته ثم يبدأ في التراجع، وأطلق على هذه القضية فيما بعد نظرية الذروة النفطية (Peak Oil Theory). كما ظهرت مقالات عديدة منها المعارض لهذه النظرية مثل مقال Soderholm (2003) ومنها المؤيد مثل مقال Aleklett and Campbell (2003)، وتزايد الاهتمام بهذا الطرح بعد سلسلة المقالات التي قامت مجلة النفط والغاز Oil & Gas Journal بنشرها حول هذا الموضوع خلال صيف 2003. وتعرف ذروة الإنتاج النفطي بأنها الحد الأقصى الممكن بلوغه لمعدل انتاج النفط، استناداً لكونه مورد طبيعي محدود، خاضع للنضوب. وعملياً، يصل الإنتاج النفطي في منطقة معينة ذروته (أقصى معدلاته) عندما لا يكون انتاج الحقول الجديدة كافياً لتعويض التراجع في انتاج الحقول القديمة.

والجدير بالذكر، أنه ثمة مشكلة كبرى تتلخص في أن مثل هذه النقاشات الدائرة غالباً ما تخلط بين مفهوم الذروة والندرة أو النضوب. فذروة انتاج النفط لا تعني جفاف الحقل، بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل الى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه، ثم يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى ثم يبدأ الإنتاج في الانخفاض تدريجياً وترتفع تكاليف انتاج المتبقي منه - تدريجياً أيضاً - الى ان تصل تكاليف انتاج البرميل الى سعر بيعه في السوق فيضطر المنتج الى إيقاف الإنتاج لأن المتبقي منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، وهذا ما يسمى بالنضوب الاقتصادي، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج اذا ارتفعت الأسعار، أو انخفضت التكاليف لأسباب ترجع لتطور في التكنولوجيا، وبالتالي يعتبر بلوغ ذروة الإنتاج النفطي مؤشراً لبلوغ الإنتاج مرحلة مفصلية نحو النضوب الاقتصادي، الذي يعتمد على مستويات الأسعار والتكنولوجيا المتاحة.

و غالباً ما يتم الخلط أيضاً بين مفهومي النضوب الاقتصادي والنضوب الطبيعي للنفط، بسبب الخلط بين تعريف الموارد والاحتياطيات. فبينما يرتبط مفهوم النضوب الاقتصادي بتعريف الاحتياطيات النفطية، والتي تُعرف باعتبارها الكميات من النفط المتوقع استخراجها تجارياً من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تدرج من مؤكدة إلى محتملة وممكنة، ويخضع تقدير الاحتياطيات للتتحيح مع مرور الزمن صعوداً أو هبوطاً مع توفر المزيد من البيانات الجيولوجية أو التطورات المتعلقة بتقنيات ومعدلات الاستخلاص، وكذلك تغير أسعار النفط وتكاليف الإنتاج، والواقع أن قسماً كبيراً من النمو الحالي في الاحتياطيات العالمية ليس راجعاً إلى اكتشافات جديدة، ولكنه راجع في الأساس إلى نمو الاحتياطي بفعل تحسن معدلات الاستخراج وهناك جانب آخر مهم لا يجوز إغفاله، يتمثل في كون النفط الخام بعيد كل البعد عن كونه منتجاً متجانساً، فهناك عامل كربوني متسلسل يتراوح ما بين النفط السهل إلى النفط العميق والنفط شديد العمق المستخرج من البحر و ما بين النفط التقليدي إلى النفط غير التقليدي. وفي ظل التقدم التكنولوجي وارتفاع أسعار النفط فإن أغلب هذه الاحتياطيات يتحول إلى نفط سهل وتقليدي، الأمر الذي من شأنه أن يؤجل الذروة ويؤخر توقعات النضوب الاقتصادي لسنوات عديدة.

بالمقابل تعرف الموارد بأنها الكميات المتاحة من النفط بغض النظر عن القيود المفروضة على القدرة على الوصول إليها أو التكاليف المترتبة على استخراجها، وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية، وعلى هذا فهي تشكل المفهوم ذو الصلة في تحديد التواريخ المحتملة للنضوب الطبيعي. فلو تمكنا من تحديد حجم الموارد النفطية على وجه اليقين، وكان بوسعنا التكهّن بدقة بمعدلات نمو استهلاك النفط، فإن حساب موعد النضوب الطبيعي للنفط سوف يكون بسيطاً وسهلاً. ولكن هناك الكثير من الاحتمالات والشكوك - وخاصة بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالتعرف على الحجم المطلق للموارد، والتوقعات المستقبلية الدقيقة المتعلقة بالاستهلاك، وعدم القدرة على التكهّن بالمسارات المحتملة لتطور الأسعار والتكاليف والتكنولوجيا ودورها في تحويل الموارد إلى احتياطيات مؤكدة.

وتعتبر البيانات شحيحة نوعاً ما، عندما يتعلق الموضوع بالموارد، حيث تركز أغلب الأدبيات والإحصاءات المتوفرة على الاحتياطيات المؤكدة التي تشير آخر تقديراتها إلى أن إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط تجاوزت 1.7 تريليون برميل بنهاية عام 2019، أي ما يكفي نحو 50 عاماً من الاستهلاك العالمي عند مستوياته لعام 2019.⁷ أما فيما يتعلق بحجم الموارد، تشير آخر التقديرات وكالة الطاقة الدولية لعام 2011 (وهي آخر البيانات المتاحة) إلى أن الموارد النفطية القابلة للاستخلاص المتاحة بنهاية عام 2010 بلغت حوالي 5.5 تريليون برميل، وبالمقارنة مع حجم الاحتياطيات المؤكدة بنهاية عام 2010 الذي بلغ نحو 1.5 تريليون برميل⁸، فإن نسبة الاحتياطيات العالمية المؤكدة من إجمالي الموارد المتاحة لا تتجاوز 27.8% في ذلك الوقت. وبالنسبة للغاز الطبيعي، تشير آخر التقديرات إلى أن إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه بلغت 7019 تريليون قدم مكعب بنهاية عام 2019، أي ما يكفي نحو 50 عاماً من الاستهلاك العالمي عند مستوياته لعام 2019.⁹ أما فيما يتعلق بحجم الموارد، تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن حجم الغاز القابل للاستخراج فنياً من المصادر التقليدية وغير التقليدية لعام 2018 بلغ نحو 27353 تريليون قدم مكعب ومقارنة بالاحتياطيات المؤكدة منه بنهاية عام 2018 البالغة نحو 7028 تريليون قدم مكعب¹⁰، مما يعني أن نسبة الاحتياطيات العالمية المؤكدة من إجمالي الموارد المتاحة لا تتجاوز 25.7% خلال عام 2018.

وأخذاً في الاعتبار، حجم الموارد الهائلة من الفحم التي تقدر حجم احتياطياته العالمية المؤكدة بنهاية عام 2019 بأكثر من تريليون طن، أي ما يكفي لأكثر من 130 عاماً من الاستهلاك العالمي عند مستوياته لعام 2019¹¹، مع ما يتوفر من موارد هائلة من الطاقات المتجددة والنووية، مما يؤكد على مسألة وفرة الموارد، وأن الجدل الذي يدور من حين لآخر حول ذروة الإنتاج النفطي والمخاوف بشأن النضوب يؤدي إلى

⁷ BP Statistical Review of World Energy, June 2020

⁸ IEA, World Energy Outlook, 2011

⁹ BP Statistical Review of World Energy, June 2020

¹⁰ IEA, World Energy Outlook, 2011

¹¹ BP Statistical Review of World Energy, June 2020

صرف الانتباه عن المشكلة الأهم، وهي القيود المفروضة على القدرة على الوصول إلى هذه الموارد أو التكاليف المترتبة على استغلالها، وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية. وتتمثل هذه القيود بالدرجة الأساس، في التقنية المتاحة والاستثمارات التي يتم توظيفها، وهذان عاملان يعتمدان أساساً على مستويات الأسعار. ففي ظل ارتفاع أسعار النفط يصبح المجال متاحاً لتوظيف تكنولوجيا أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة مما ينعكس في رفع معدلات الاستخلاص أو تحقيق اكتشافات جديدة، كما أن ارتفاع أسعار النفط يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار في نشاطات البحث والتطوير والاستكشاف والإنتاج وكل مراحل سلسلة الإمدادات. وفي المقابل، بينما تؤدي الأسعار المنخفضة إلى عدم القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة واستغلالها بسبب قلة الاستثمارات، لذلك فإن توازن الأسعار عند مستويات معقولة للمنتج والمستهلك ولا تضر بصناعة الطاقة هو التحدي الحقيقي الذي يواجه أمن الطاقة في الأجل القصير والمتوسط، أما في الأجل البعيد، فإن التحدي يكمن في كيفية تمكين التحول إلى مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة، عبر التطوير الأمثل لآليات إدارة الطلب عن طريق تطوير الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية الخاصة بترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة على كافة المستويات وفي جميع القطاعات، وكذلك التطوير الأمثل لآليات إدارة العرض عبر تنويع مزيج الطاقة ومصادر امداداتها.

2. الأمن الطبيعي

يشتمل الأمن الطبيعي على أمن الممتلكات والمنشآت والبنى التحتية وسلاسل الامداد ومسارات التجارة وحمايتها من أية أضرار محتملة وعلى رأسها العمليات التخريبية. فأكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط يتم نقله عن طريق الناقلات، الأمر الذي يجعل الأمن البحري واحداً من أكثر العوامل أهمية في أمن الطاقة. ويمر النفط المنقول بحراً قبل وصوله إلى المستهلك النهائي عبر ما يسمى نقاط الاختناق، وهي ممرات بحرية ضيقة يمكن أن تكون عرضة للانقطاعات. وقد كانت نقاط الاختناق الضخمة في العالم عبر التاريخ هدفاً لعمليات التخريب والهجوم بما فيها

القرصنة والسرقة وزرع الألغام. واستمر التعرض لهذه الاختناقات حتى الفترة الراهنة، وآخرها التهديدات المرتبطة بمضيق هرمز. إن التعرض لهذه الاختناقات له احتمالات ذات طبيعة كارثية حيث يمكن أن يؤدي إلى انقطاعات في إمدادات النفط العالمية، تنعكس بالتالي في ارتفاعات كبيرة في التكاليف علاوة على التهديدات الخطيرة لإمدادات الطاقة.

وعلى الرغم من أن حالة الاضطراب الناجمة عن التوترات السياسية في بعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما تزال تشكل أحد العناصر الهامة لعدم الاستقرار في السوق البترولية العالمية، إلا أنه لم يحصل انقطاع للإمدادات البترولية العربية جراء هذه الحالة.

والجدير بالذكر أنه توجد ثمان نقاط اختناق رئيسية في العالم، وهي: مضيق هرمز، قناة السويس، باب المندب، مضائق ملقا، المضائق التركية، رأس الرجاء الصالح، قناة بنما، والمضائق الدانمركية. ويعتبر مضيق هرمز ومضائق ملقا من أكثر نقاط الاختناق في العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية¹²، ويعتبر مضيق هرمز أهمها على الإطلاق وهو المنفذ البحري الذي يصل الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وتمر عبره ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال التي تحمل كل صادرات الدول المطلة على الخليج العربي والتي تمثل نحو 30% من إجمالي تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً¹³، وحوالي 21.6% من إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسال¹⁴. ويأتي مضيق ملقا في المرتبة الثانية بعد مضيق هرمز حيث يقع بين جزيرة سومطرة في أندونيسيا وشبه جزيرة ماليزيا وسنغافورة، وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، ويعتبر أقصر الطرق البحرية ما بين دول الخليج العربي المصدرة للطاقة وأسواق شرق آسيا، وبخاصة الصين، وإندونيسيا، واليابان وكوريا الجنوبية ودول الحوض الباسيفيكي. فهو نقطة الاختناق

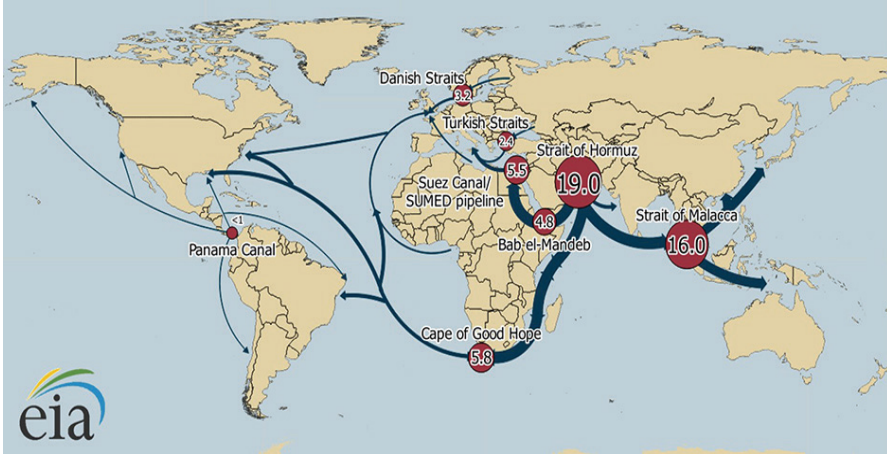
¹² دراسة "صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول الأعضاء والممرات المانية العالمية للشحنات البترولية"، الإدارة الاقتصادية، منظمة أوبك، عام 2012.

¹³ World Oil Transit Chokepoints, EIA

¹⁴ International Gas Union, IGU

الأساسية في آسيا وتمر عبره نحو 27% من إجمالي تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً¹⁵، ويوضح الشكل التالي كميات النفط الخام والمنتجات النفطية التي جرى نقلها عبر هذه الممرات الرئيسية خلال عام 2016 كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (1)
كميات النفط الخام والمنتجات النفطية المنقولة عبر نقاط الاختناق العالمية في عام 2016، مليون ب/ي



SOURCE: World Oil Transit Chokepoints, EIA, Last updated October 15, 2019

3. البعد المؤسسي

يرتكز البعد المؤسسي لأمن الطاقة على وجود المنظمات الدولية القادرة على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره. فبالنسبة للنفط الذي يعتبر أكثر مصادر الطاقة تأثيراً على أسواقها بسبب حصته في مزيجها والتي تتجاوز 33% وأهميته في تجارتها العالمية، وأسعاره التي تعتبر أكثر أسعار مصادر الطاقة تقلباً في الأسواق، يعتبر الهدف استقرار الأسعار وتخفيض تقلباتها، وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة في الصناعة بكافة مراحلها. وإلى وقت قريب كانت منظمة أوبك الآلية الوحيدة المتاحة والنشطة في إدارة أسواق النفط العالمية، حيث نجح روكفلر قبل وجود أوبك في تحقيق

¹⁵ World Oil Transit Chokepoints, EIA

هذه الأهداف عندما سيطرت شركته ستاندرد أويل على أسواق النفط في الولايات المتحدة، ثم سيطرت سكة حديد تكساس ومثيلاتها على الإنتاج والنقل في الولايات المتحدة، في الوقت الذي سيطرت فيه الأخوات السبع على أسواق النفط العالمية، إلى أن تأسست أوبك كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المصدرة للنفط بغية تولى أمور إدارة أسواق النفط العالمية والعمل على ضبط استقرارها. وبالرغم من نجاح أوبك في تحقيق عائد أكبر لأعضائها، إلا أنها لم تستطع إدارة السوق كما فعلت ستاندرد أويل وشركات النفط العالمية، لسببين رئيسيين يتمثل الأول في أن إدارة أوبك تنحصر فقط على النشاط الأمامي "Upstream" من صناعة النفط، بينما يمتد نشاط ستاندرد أويل وشركات النفط العالمية على كامل سلاسل التوريد من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق النفط (من المنبع إلى المصب)¹⁶. في حين يتمثل السبب الثاني في أن أوبك لم تكن تملك آلية للرقابة على الامتثال لقراراتها من قبل أعضائها خاصة في حالات إقرار الخفض وتقييد حصص الإنتاج في حالات تخمة الأسواق الناجمة عن تزايد المعروض أو انحسار الطلب، بالإضافة إلى التباين في وجهات النظر الذي يبرز خلال بعض الأزمات بين أعضاء المنظمة، حول ما إذا كان من الضروري خفض الإنتاج لوقف هبوط أسعار النفط الذي يضر بإيراداتها، أو عدم خفض الإنتاج للحفاظ على الحصص من الأسواق العالمية التي قد تخسرهما بعض أعضاء المنظمة في حالة خفض الإنتاج لصالح دول أخرى من خارج أوبك. كما تجدر الإشارة إلى أن أوبك لا تسيطر على سوق النفط وذلك في ضوء استحواذ بلدان خارج أوبك على النسبة الأعلى (بحدود 62%) من إجمالي إمدادات النفط العالمية، لكن أوبك تستطيع التأثير في سوق النفط العالمية من خلال عملها كمجموعة واحدة، عن طريق سد الطلب العالمي على النفط المتبقي من إمدادات الدول المنتجة من خارجها.

وتلجأ أوبك إلى إقرار الخفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك، لمحاولة المحافظة على توازن

¹⁶ 7 دروس من تاريخ صناعة النفط، الطاقة، أسس الحجي 19 أبريل 2020

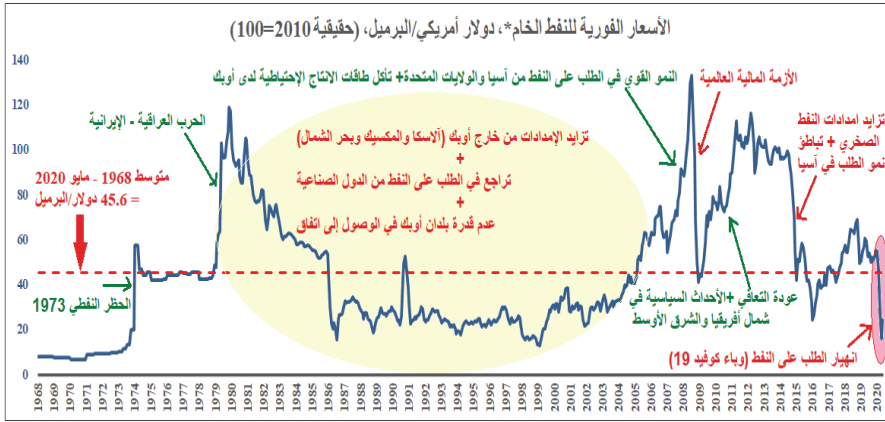
السوق. وقد مرت أسواق النفط العالمية خلال العقود الخمسة المنصرمة بأربعة أزمات انخفاض حادة في الأسعار، جاءت الأزمة الأولى وأعمقها تأثيراً في الأسواق من حيث شدة وطأتها وطول الفترة الزمنية لتأثيرها خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث بدأ التراجع في الأسعار مع مطلع الثمانينات من حوالي 39.5 دولاراً للبرميل خلال شهر نوفمبر 1979 ليبلغ 26.3 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 1985، ثم شهدت الأسعار انهياراً سريعاً إلى ما دون 8.0 دولاراً للبرميل خلال يوليو 1986، لتتخفف القيمة الحقيقية للأسعار بأكثر من 70% في غضون سبعة أشهر فقط، وواصلت القيمة الحقيقية للأسعار مستوياتها دون متوسط الأسعار الحقيقية للفترة (1968- مايو 2020) ولم تتجاوزته حتى شهر مارس 2005، بينما جاءت الأزمة الثانية خلال النصف الثاني من عام 2008، عندما تهافتت الأسعار بحوالي 68% من قيمتها خلال سبعة أشهر (يوليو 2008 - فبراير 2009) بسبب الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال الأمريكية من جراء الأزمة المالية العالمية، ثم بدأت الأزمة الثالثة بعد منتصف عام 2014 واستمرت حتى مطلع العام 2016، حيث فقدت الأسعار أكثر من 75% من قيمتها خلال عام ونصف (يونيو 2014- يناير 2016)، بسبب الزيادة في الامدادات من خارج أوبك من عدة مصادر في مقدمتها النفط الصخري من الولايات المتحدة، ثم الزيت الرملي ونفط المياه العميقة جداً، والتي تزامنت مع تباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط من أوروبا واليابان، وانخفاض النمو عما كان متوقعاً في العديد من الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل.

وبدأت الأزمة الرابعة الحالية منذ شهر فبراير 2020 حيث انخفضت الأسعار بقيمتها الاسمية لخام دبي من حوالي 64.1 دولاراً للبرميل إلى أدنى مستوياتها عند 18.8 دولاراً للبرميل خلال شهر أبريل 2020 (الذي شهد تهوي العقود الآجلة تسليم شهر مايو 2020 لخام غرب تكساس الأمريكي إلى قيم سالبة)، حيث فقدت الأسعار أكثر من 70% من قيمتها الاسمية خلال ثلاثة أشهر فقط (يناير 2020- أبريل 2020)، بسبب الانهيار الكبير في الطلب العالمي على النفط الناجم عن إجراءات الإغلاق المفاجئة للقطاعات الاقتصادية العالمية المترتبة عن جائحة كورونا المستجد

(COVID-19) وفي مقدمتها قطاعي المواصلات والسياحة العالميين. وبالرغم من التحسن النسبي الذي شهدته الأسعار منذ مطلع مايو 2020 الناجم عن اتفاق أوبك + بشأن تخفيض الإمدادات العالمية من النفط ، إلا أن الأسعار لا زالت أدنى بكثير من متوسط الأسعار الحقيقية للفترة (1968- مايو 2020)، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل(2)

الأسعار الفورية للنفط الخام*، دولار أمريكي/البرميل، (حقيقة =2010=100)



المصدر: مشتق عن بيانات أسعار النفط (من قاعدة بيانات مرصد الاقتصاد العالمي (GEM)، البنك الدولي & التقرير الإحصائي السنوي 2019 وأعداد مختلفة من التقرير الشهري 2020، أوبك) & مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، البنك الدولي.
*السعر الفوري لخام دبي.

إن أوجه الشبه بين الأزمة الحالية وأزمة الثمانينات، تكمن في كون أن الأزميتين تأثرتا بتزايد المعروض من خارج أوبك، حيث شهدت أسواق النفط العالمية خلال ثمانينات القرن الماضي تزايداً مضطرباً للإمدادات من ألاسكا و المكسيك والإنتاج البحري لمنطقة بحر الشمال، والتي أصبح إنتاجها أكثر جدوى اقتصادياً على ضوء الأسعار المرتفعة للنفط منذ بداية السبعينات و القفزة المفاجئة للأسعار التي شهدتها أسواق النفط على خلفية اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، وهي ذات الظروف التي هيأتها الأسعار المرتفعة خلال الفترة (2010-2014) لإمدادات النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية والزييت الرملي و نفط المياه العميقة جداً، غير أن انحسار الطلب خلال الأزمة الحالية جاء

لأسباب طارئة وبصورة مفاجئة بينما جاء تراجع الطلب على النفط خلال أزمة الثمانينات كنتيجة لسياسات الدول المستهلكة الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التي ركزت على تنويع مصادر الإمدادات فباشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءة استخدام النفط وتشجيع إنتاج مصادر بديلة، خلال تلك الحقبة التي أعقبت تأسيس الوكالة وشهدت بروز أدبيات أمن الطاقة، والتي حفزتها أيضاً الأسعار المرتفعة للنفط خلال سبعينات القرن الماضي.

أما وجه الاختلاف الأهم بين الأزمتين فيتمثل في سياسة أوبك التي فشلت في اتخاذ موقف موحد خلال أزمة الثمانينات، حيث حاولت بعض دول المنظمة تبني استراتيجية تحديد سقف إنتاجي للمنظمة وحصص إنتاجية لبلدانها، بالإضافة إلى استمرارها في تحديد الأسعار، منذ عام 1982 ولغاية عام 1985، إلا أن ذلك قوبل بالرفض من قبل بعض الدول الأخرى في المنظمة، واستمر تدهور الأسعار مما اضطر المنظمة إلى اتخاذ تخفيضات متتالية في السقف الإنتاجي، تسببت في تراجع حصتها في السوق، ولم تتمكن من المحافظة على أسعار نفوطها، و انتهت الأسعار بالإنهيار، حيث تهاوت أسعار بعض خامات أوبك إلى أقل من 8 دولار/برميل، و تآكل نظام التسعير الرسمي الذي سبق وأن اعتمده أوبك، وانخفض إنتاج أوبك من النفط الخام إلى 14.3 مليون ب/ي ليشكل نسبة 27.2% من الإنتاج العالمي في عام 1985، وقد تحمل الجزء الأكبر من الانخفاض في إنتاج الأوبك المملكة العربية السعودية التي انخفض إنتاجها من حوالي 10 مليون ب/ي في عام 1980 إلى 3.1 مليون ب/ي في عام 1985. لقد استفادت دول أوبك من هذا الدرس القاسي، وهي ترفض الآن تكرار نفس التجربة المريرة التي مرت بها خلال أزمة الثمانينات، وقد أكدت أوبك على هذا الموقف خلال أزمة عام 2014، حيث أوضحت أنها سعت إلى إعادة التوازن للسوق إلا أن عدم تعاون الدول المنتجة الرئيسية خارج الأوبك مع انتشار المعلومات المضللة وجشع المضاربين يساهم في استمرار انخفاض الأسعار، وأنها تتوقع أن لا تستمر المناطق ذات التكلفة العالية في زيادة الإنتاج، وأن المنتجين من خارج الأوبك سيدركون أن في صالحهم

التعاون لضمان أسعار عادلة للجميع، حيث ان الأسعار الحالية غير محفزة على المدى البعيد للاستثمار في مجال الطاقة بمختلف أنواعها، وأنها ترفض خفض إنتاجها وبالتالي خسارة حصتها من السوق لصالح منتجين من خارج أوبك.

وقد بذلت دول أوبك جهود كبيرة في سبيل تعزيز التعاون مع الدول المنتجة الرئيسية من خارج أوبك، حيث توجت هذه الجهود بتكوين مجموعة "أوبك+" التي تضم الدول الأعضاء في أوبك بالإضافة إلى إحدى عشر دولة في مقدمتها روسيا والمكسيك وعمان والبحرين وكازخستان وأذربيجان، التي توصلت إلى إتفاق تاريخي في العاشر من شهر ديسمبر 2016 يقضي بخفض الإنتاج بنحو 1.7 مليون برميل/يوم اعتباراً من الأول من شهر يناير 2017. وقد تلى ذلك عدة إجتماعات أسفرت عن العديد من الإتفاقات الخاصة بتعديل مستويات خفض الإنتاج أو مد الفترة الزمنية لتلك الإتفاقات، كان آخرها الإتفاق الذي توصلت إليه دول أوبك +، خلال الاجتماع الوزاري العاشر (الاستثنائي) في شهر أبريل 2020، والذي يقضي بإجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم بدأ من مطلع شهر مايو 2020، وذلك لفترة أولية تبلغ شهرين إنتهت في 30 يونيو 2020، قبل أن يتم تمديدها فيما بعد لمدة شهر واحد إضافي إنتهى في 31 يوليو 2020. وخلال الفترة من 1 أغسطس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 7.7 مليون برميل/يوم. وسيتبع ذلك تخفيض قدره 5.8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهراً، من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022. والجدير بالإهتمام أنه خلال الأزمة الحالية، كاد أن يتكرر سيناريو أزمة الثمانينات، حيث دعا وزير الطاقة السعودي في 5 مارس 2020 نظرائه في أوبك للتباحث حول تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي تم التوصل إليه في اجتماع ديسمبر 2019، لمواجهة تأثير فيروس كورونا ووافقت مجموعة دول أوبك + على مقترح السعودية باستثناء روسيا، وكانت الموافقة الروسية ضرورية لإقرار تلك التخفيضات، لكن روسيا قررت من خلال وزيرها ألكسندر نوفاك الذي حضر في اليوم التالي لهذا الاجتماع عدم إجراء مزيد من التخفيضات وأخبر وزير الطاقة الروسي الصحفيين بأن

المنتجين ستكون لهم حرية ضخ النفط كما يشاؤون مع بداية أبريل، وهو ما أدى إلى فشل الاجتماع وحدث انعكاسات سلبية على أسعار الأسهم العالمية فيما يعرف بالاثنين الأسود.

وقد تزامنت زيادة العرض بسبب فشل اتفاق أوبك+ مع تزايد انتشار الفوضى التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا وأدت لتراكم المشكلات على جانب الطلب، مع ارتفاعات قياسية للمخزونات الأمريكية، وانهارت الأسعار بسرعة كبيرة، مما أثر سلباً على شركات النفط الصخري الأمريكية، ودفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول على خط الأزمة، فقامت بجهود للوساطة بين المملكة العربية السعودية وروسيا للوصول إلى اتفاق يعيد التوازن للأسواق، وفي النهاية تم الوصول إلى اتفاق خلال اجتماع 9 أبريل 2020 الذي أقر فيه خفض انتاج المجموعة بحجم 9.7 مليون برميل يومياً في شهري مايو ويونيو على أن تنقل هذه التخفيضات إلى 7.7 مليون برميل يومياً حتى نهاية 2020، ثم إلى 5.8 مليون برميل يومياً حتى أبريل 2022، وقد انضمت كل من الولايات المتحدة والمكسيك لهذا الاتفاق.

لقد أكدت أوبك مجدداً خلال الأزمة الحالية على مبدأ المسؤولية المشتركة لحفظ توازن الأسواق، التي تعتبر السياسة الحالية للدول المنتجة الرئيسية في أوبك، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والتي تكمن أولويات سياساتها الحالية في المحافظة على حصتها في السوق مع مراعاة دعم توازن الأسواق بأسعار عادلة للمنتجين والمستهلكين، وبالتالي فإن التزامات الخفض في الإنتاج اللازمة لإعادة التوازن للأسواق يجب أن تتم بالمشاركة مع الدول الرئيسية المنتجة من خارج أوبك، أو ترك آليات السوق تعمل على إعادة التوازن للأسواق في حال عدم استجابة الشركاء لالتزاماتها المترتبة عن ذلك، فليس من المنطقي أن يخفّض منتج بكفاءة عالية إنتاجه، بينما يستمر المنتج بكفاءة رديئة في الإنتاج.

ولقد كان لدخول الولايات المتحدة على خط الأزمة بجهود الوساطة لإعادة التوازن للأسواق دور مهم في نجاح الاتفاق وعدم تكرار سيناريو الثمانينات، الأمر الذي يعود

في الأساس إلى التغيير في منظور الولايات المتحدة لأمن الطاقة الذي بات يرتكز على حماية نفسها من تقلب الأسعار في الأسواق بشكل عام، حيث يؤثر التراجع الكبير في أسعار النفط سلباً على عمليات إنتاج النفط الصخري مرتفع التكلفة نسبياً، والذي يمثل حصة مهمة من إنتاج الولايات المتحدة من النفط، بينما من شأن الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية أن يدفع بأسعار الطاقة في السوق الأمريكية صعوداً ويؤثر سلباً على المستهلكين الأمريكيين ويكبح جماح النمو الاقتصادي للبلاد، عوضاً عن الحفاظ على إمكانية الوصول إلى النفط وأمن العرض الذي كان سائداً خلال الحقبة السابقة.

كما أكدت الأزمة على أهمية النظر إلى الاعتماد المتبادل في منظومة الطاقة العالمية، وأن الخطأ الشائع الذي يقول باستقلالية الطاقة لا أساس له على الواقع، فقد اعتقد البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أهدافها المتمثلة في استقلالها نفطياً لمجرد أن أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم، إلا أن انهيار أسعار النفط العالمية الناجم عن الضخ المستمر من امدادات أوبك و روسيا هدد بتوقف إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وبذلك فلا وجود لمنتجين مستقلين في أسواق النفط، بل منظومة متكاملة و مترابطة يجب أن تعمل معاً لتحقيق استقرار الأسواق.

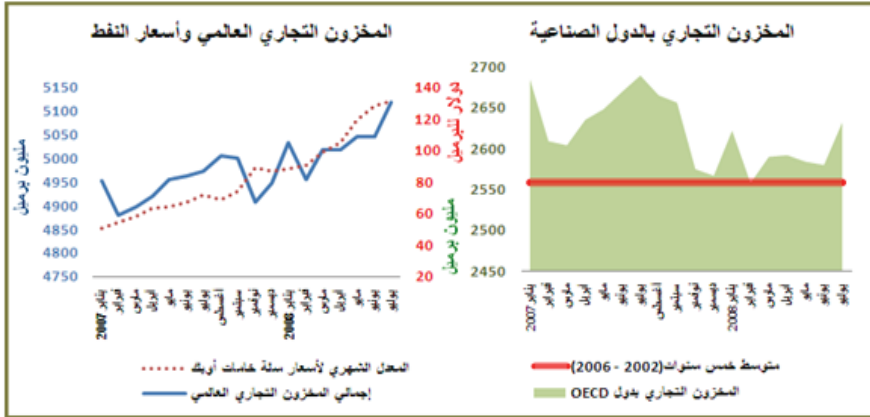
ومن جهة أخرى، تحتفظ كثير من الدول المستهلكة للنفط بمخزون لديها لأغراض مختلفة بعضها تجاري وبعضها الآخر استراتيجي ويؤثر حجم هذا المخزون إلى حد كبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وعلى غرار الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الدول المنتجة، يفترض أن يمثل **المخزون التجاري** لدى الدول المستهلكة أحد أهم آليات خلق التوازن في أسواق النفط، ومتغيراً مكملًا لكل من الطلب والعرض، فعندما لا يتمكن العرض من مجاراة الزيادة في الطلب في عام ما، يجرى السحب من المخزون والعكس صحيح.

وبخلاف أزمتي ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات والتي كانت أسبابها توترات سياسية تحمل طابع المفاجأة للأسواق، شهدت أسواق النفط أسوأ أزمة خلال عام 2007 والنصف الأول من عام 2008، وصلت فيها الأسعار لمستويات قياسية، والتي

ترجع أهم أسبابها في الحقيقية إلى الأثر الذي خلفته أسعار النفط المنخفضة في فترة الثمانينات والتسعينات على نشاط الاستثمار في قطاع النفط، والذي أدى بدوره إلى تآكل الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك خلال فترة التسعينات وبلوغها مستويات متدنية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. وقد تزامن ذلك مع نمو قوي في الطلب على النفط من قبل الصين والهند والولايات المتحدة فاق التوقعات، ومشكلة الاختناقات في صناعة التكرير التي أصبحت عامل عدم استقرار لسوق النفط العالمية، بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. فأسوأ أزمة ارتفاع لأسعار النفط بدأت منذ عام 2003 وازدادت حدتها عامي 2007 و 2008، عندما كانت المشكلات تنتمي على جانب العرض في سياق ضعف استجابته للزيادة في الطلب، وتزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات الناجمة عن الظروف الطبيعية أو الجيوسياسية، إزاء خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك. كما أدى عدم شفافية بعض الدول المستهلكة بشأن بيانات مخزوناتهما، والضبابية بشأن حجم المخزونات التي تقوم الصين والهند ببنائها في زيادة الضغط على الطلب، وأدى إلى تزايد الضغط على الأسعار صعوداً.

لقد وقعت الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي تحتفظ بمخزونات كبيرة في اختبار حقيقي خلال هذه الأزمة في ظل فقدان أوبك أهم آلياتها لحفظ التوازن حيث تراجع حجم الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك في تلك الفترة، وكان المتوفر منها من نوع النفط الثقيل الذي لا توجد قدرات تكرير ومعالجة له في الأسواق العالمية، ولذلك فإنه لا مناص من استخدام آلية السحب من المخزون لتخفيف ضغط الطلب المتنامي على العرض، إلا أن الدول المستهلكة الرئيسية التي تحتفظ بكميات كبيرة من المخزونات التجارية لم تستخدم هذه الآلية فعلا خلال هذه الأزمة، وظلت مستويات المخزون التجاري بالدول الصناعية مرتفعة عن متوسط مستوياته لخمس سنوات سابقة، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (3)
المخزون التجاري بالدول الصناعية وأسعار النفط

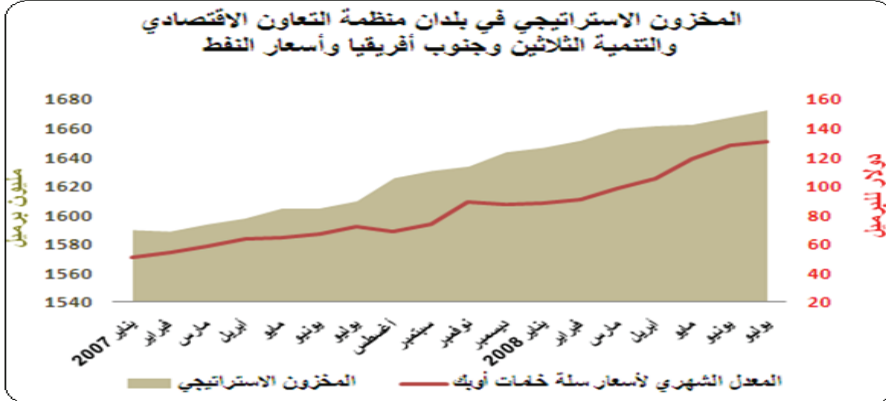


المصدر : التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010.

أما المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية، المسمى بمخزون الطوارئ، والذي يعتبر أحد الواجبات الأساسية لوكالة الطاقة الدولية IEA لتنسيق وجوده بدولها الأعضاء وتنظيم السحب منه بالمشاركة في حالة انقطاع الإمدادات، حيث تبرز حتمية وجوده - حسب وجهة نظر هذه الدول - من الطبيعة الإستراتيجية لسعة النفط، كمدخل هام من عناصر الإنتاج، وكذلك الشعور المتولد لدى هذه الدول بعدم استقرار مناطق الإنتاج الرئيسية. وبذلك ينظر إلى المخزون الاستراتيجي بمثابة صمام أمان للدول المستهلكة، وبوليصة تأمين ضخمة، ويمكن استخدامه في حالات الضيق الشديد للأسواق ضمن إجراءات تساعد في تخفيض ضغط الطلب المتنامي على العرض، إلا أنه خلال أزمة ارتفاع الأسعار في 2007-2008، كانت الدول المستهلكة تلقي باللوم الشديد على الدول المنتجة لعدم توسعة طاقتها الإنتاجية وتعالق الأصوات التي كانت تنذر بنهاية عهد النفط الرخيص، في ذات الوقت التي تؤكد فيه الإحصائيات أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين وجنوب أفريقيا، كانت تقوم بدعم بناء مخزوناتها الإستراتيجية، مساهمة بذلك في رفع وتيرة الطلب على النفط عندما تزايدت وتيرة ارتفاع الأسعار، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (4)

المخزون الاستراتيجي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين وجنوب أفريقيا وأسعار النفط



المصدر: التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010.

إن التجارب التي مرت بها أسواق الطاقة منذ سبعينات القرن الماضي، وهي الفترة الموسومة بوجود أوبك كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المصدرة للنفط في مواجهة وكالة الطاقة الدولية كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المستهلكة للنفط، تحمل تجارب حقيقية على الأثر الذي يمكن أن يحدثه غياب التعاون بروح المسؤولية المشتركة بين المنتجين والمستهلكين على حد سواء على استقرار أسواق الطاقة. ولا يمكن إنكار أن توازن الأسواق واستقرارها يتطلب تفعيل جميع الآليات المتاحة للطرفين ورفع قدرة هذه المنظمات الدولية على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، ولذلك توجت الجهود المشتركة للحوار بتأسيس منتدى الطاقة العالمي الذي يفترض أن يمثل منصة الحوار المصممة لتيسير التقارب في وجهات النظر بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. كما يشمل البعد المؤسسي أيضاً السياسات الوطنية وشفافية البيانات المتعلقة بالطاقة والتي تعتبر ضرورة ملحة لاستراتيجيات تخطيط الطاقة، حيث لا يمكن إنكار دور عدم واقعية التوقعات خلال عقد التسعينات لمعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط في العقد التالي، والذي جاء مدفوعاً بقوة عمالة

آسيا الصاعدة. فالكمل يتحدث عن نمو قوي في الطلب على النفط من قبل الهند والصين فاق التوقعات، ولا ننسى الولايات المتحدة أيضاً، والتي ساهمت إلى حد بعيد في نمو الطلب على النفط منذ أواخر التسعينات وأوائل هذا القرن، وإن عدم واقعية هذه التوقعات إنما يشير إلى عدم شفافية وقلة جودة في مصادر البيانات، خاصة عندما يتعلق الأمر باقتصاديات تقع في طليعة الاقتصاديات العالمية. كما إن الذين يتحدثون عن ضمان الإمدادات، حري بهم أن يرجعوا إلى الماضي لاستقاء العبر، فالنفط موجود في باطن الأرض، ويكفي للاستهلاك البشري لعقود طويلة، واستخراجه يتطلب أموالاً طائلة، ولذلك فإن الاستثمار في استخراجه يتطلب ضمان العائد على الاستثمار، ولا يمكن ضمان العائد إلا بضمان الطلب وبسعر عادل، ف ضمان الطلب على النفط و ضمان السعر العادل أمران متلازمان لا مفر منهما لضمان الإمدادات النفطية. وهناك أمر آخر، لا يجب تقويته، يتمثل في كون النفط ثروة ناضبة، يتم استخراجه وليس إنتاجه، وعند إحراقه ليس من الممكن إعادة استخدامه، ومن هنا يتوجب أن يتجاوز سعره تكلفة استخراج متضمنة العائد على الاستثمار في عمليات استخراج بهامش يمثل أجرة النضوب، حتى في حالة أسواق المنافسة الكاملة.

4. البعد البيئي

تمثل سياسات الطاقة للدول المستهلكة الرئيسية في العالم بشكل عام، وتلك المتعلقة بالبيئة بشكل خاص تحدياً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للنفط لما يمكن أن يكون لها من آثار بالغة ومن جوانب عديدة تؤثر في الطلب على النفط وآفاقه المستقبلية. بالإضافة إلى أن بعض السياسات يتم اتخاذها لأسباب سياسية أو انتخابية محلية بحيث ليس لها علاقة بعوامل العرض والطلب، مما يزيد من الضبابية المحيطة بمستقبل الطلب على النفط، ويقيد من قدرة الدول المنتجة على تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير قدراتها الإنتاجية. فالدول المنتجة تطلب ضمان الطلب المستقبلي على النفط، لتسخير مواردها المحدودة للاستثمار ب ضمان العائد، ويتأتى ذلك عند وضوح السياسات والتوجهات المستقبلية للدول المستهلكة، ومشاركتها في الاستثمار لضمان إمداداتها من

النفط بسعر عادل ومرضى للطرفين، فمن غير الإنصاف أن يتم مطالبة الدول المنتجة بتحمل مبالغ طائلة في الاستثمار في طاقات إنتاجية قد لا تطرأ الحاجة إليها مستقبلاً.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو المصاحب لها والاتفاقيات اللاحقة لها التي تعنى بشؤون البيئة على النطاق العالمي، والتي تهدف لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق أنواع الوقود الأحفوري المختلفة، من القضايا المهمة التي تمس أمن الطلب على النفط الذي ركزت الدول الصناعية المستهلكة على تقليص استهلاكه بمختلف الطرق والوسائل ضمن سياسات الحد من الانبعاث. وتعتبر آلية فرض الضرائب العالية على أسعار المنتجات النفطية في أسواقها المحلية أحد أهم آلياتها، وقد تسألت الدول المصدرة للنفط عن جدوى استهداف النفط بالضرائب العالية مقابل تقديم الدعم السخي للفحم المسبب لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

وتؤكد الدول المنتجة دائماً على أهمية مراعاة الأرقام التي تتحدث عن ارتفاع متوسط حرارة الأرض، واحترار المحيطات، وانكماش مساحات الثلوج والجليد وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع انبعاثات غاز الدفيئة وفي مقدمتها غاز ثاني أكسيد الكربون وضرورة معالجة مسبباتها الناشئة عن الأنشطة البشرية. ومن ضمنها الإمداد بالبترول وتحويله واستخدامه. لكنها في ذات الوقت تؤكد أيضاً أن المشكلة ليست البترول في حد ذاته وإنما في الانبعاثات الناجمة عن حرقه، وبدلاً من توجيه بوصلة السياسات نحو الهدف الخطأ المتمثل في الحد من استهلاك النفط، يمكن تصويب مسار السياسات نحو تطويع التكنولوجيا والاستثمار في تحسين طرق استخدامه بطرق أنظف للبيئة. ومن هنا يمكن القول بأن التحدي يكمن في كيفية تمكين التحول إلى مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة، وتقييم التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذا التحول.

5. البعد الاستثماري

يلعب الاستثمار دوراً رئيسياً في مستقبل أمن الطاقة، فضمان الإمدادات النفطية مرهون بضمان الاستثمار في الوصول إلى الموارد والبنى التحتية اللازمة لضمان تدفق أمن للإمدادات في الوقت المناسب في المستقبل. كما أن النفط يتم استخراجه خاماً، وقبل استهلاكه يحتاج معالجة وتصفية وتكرير وغيرها من العمليات الصناعية المعقدة، ليتحول إلى مصادر جاهزة لتوليد الطاقة في أوجه مختلفة. كما أن قطاع الصناعات اللاحقة لاستخراج النفط يشتمل على عمليات النقل والشحن والبنى التحتية اللازمة وغيرها من العمليات اللازمة لضمان الإمدادات من المنتجات النفطية، وبالتالي فإن ضمان الإمدادات من النفط الخام يتطلب الاستثمار في النشاط الأمامي (Upstream)، وضمان الإمدادات من المنتجات النفطية يتطلب الاستثمار في النشاطات اللاحقة (Downstream)، وعليه فإن ضمان الإمدادات النفطية مرهون بالاستثمار في كل مراحل الصناعة النفطية.

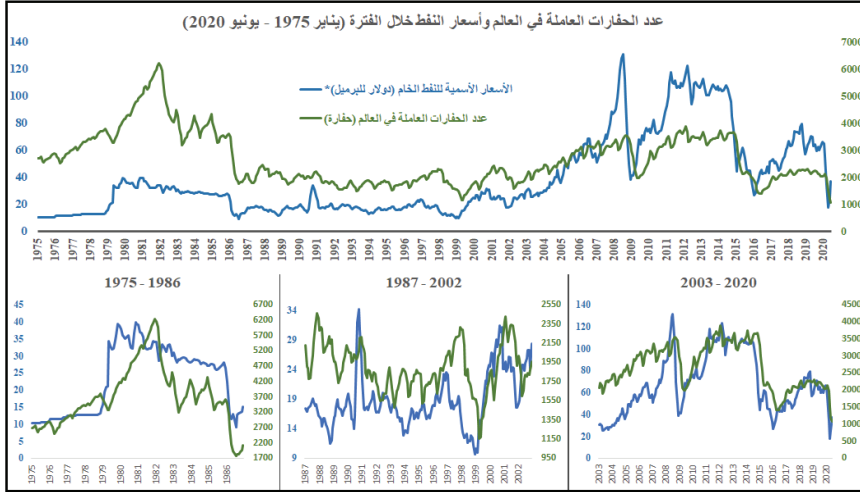
ولأسعار النفط تأثير قوي وفعال في قيادة حجم الاستثمار في إنتاج النفط، حيث تساهم الأسعار المرتفعة في تشجيع الاستثمار بينما تؤدي الأسعار المنخفضة إلى نزوح الاستثمارات عن هذا القطاع. كما أن الارتفاع في تكاليف الإنتاج يعتبر أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للاستثمار، والمتمثلة في الأسعار المنخفضة وارتفاع المخاطرة في العائد على الاستثمار الناجمة عن عدم الثقة في مستقبل الطلب.

وفي ظل شح مصادر البيانات البترولية عن المؤشرات المتعلقة بأنشطة الاستثمار في تطوير الطاقات الإنتاجية العالمية، تعد الإحصائيات المتعلقة بنشاط الحفر البترولي وعدد الحفارات العاملة في العالم خلال فترة زمنية معينة، مؤشراً جيداً يعكس النشاط الاستثماري في مجال توسعة الطاقات الإنتاجية خلال تلك الفترة، سواء من حيث استكشاف وحفر آبار جديدة أو صيانة الآبار القائمة. وتشير البيانات الصادرة عن Baker Hughes خلال الفترة من يناير 1975 وحتى شهر يونيو من عام 2020،

أن عدد الحفارات العاملة في العالم كان في تلازم دائم مع حركة أسعار النفط ، حيث كانت انتعاشة الأسعار بمثابة القوة الدافعة لتزايد النشاط الاستثماري في النشاطات الأمامية (Upstream) لتوسعة طاقات الإنتاج خلال هذه الفترة، بينما تؤدي الأسعار المنخفضة إلى نزوح الاستثمارات عن هذا القطاع. فقد شهد نشاط الحفر زخماً قوياً خلال النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي ومطلع ثمانيناته مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، بينما هيأت طول الفترة الزمنية التي شهدتها أسواق النفط خلال العقد التاليين من الأسعار المنخفضة الظروف المناسبة لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، حيث احتفظت الأسواق خلال تلك الفترة بطاقات إنتاجية فائضة مرتفعة، بسبب انخفاض معدلات النمو في الطلب على النفط خلال عقد الثمانينات. وخلال عقد التسعينات، شهد الطلب العالمي على النفط انتعاشاً ملحوظاً، ولكن الزيادة في الطلب تم تغطيتها من قبل الطاقات الفائضة في الكميات المعروضة، مما تسبب في امتداد فترة الأسعار المنخفضة التي انعكست بدورها، في قلة المخصصات الاستثمارية لمشاريع توسعة الطاقات الإنتاجية لغرض الحفاظ على طاقات إنتاج إضافية. بالإضافة إلى أن التوقعات المستقبلية لنمو الطلب على النفط كانت تسير على وثيرة النمو المنخفض خلال تلك الفترة. إلى أن برز عدم التوافق بين النمو في العرض (الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاج الإضافية والذي نتج عن الأسعار المنخفضة) وبين الزخم السعودي في الطلب العالمي، ولا سيما الآسيوي، والذي فاق ما كان متوقفاً آنذاك، داعماً للتصاعد القوي الذي شهدته الأسعار بعد عام 2002، إزاء خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة، عندما بدأ النمو الاقتصادي يتصاعد بوثيرة عالية، وبذلك تزايدت درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلي مخاطر انقطاع الإمدادات الناجمة عن الظروف الجغرافية - السياسية، فارتفعت الأسعار بصورة غير مسبوقة، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (5)

عدد الحفارات العاملة في العالم وأسعار النفط خلال الفترة (يناير 1978 - يونيو 2020)



المصدر: قاعدة بيانات Baker Hughes WORLDWIDE RIG COUNT (1975-2020) -

* Dubai Crude oil up to Dec. 1982 & OPEC Reference Basket as of Jan. 1983

إن العلاقة المباشرة بين عدد الحفارات العاملة في العالم (والتي تعكس كما ذكرنا النشاط الاستثماري في قطاع الاستكشاف والإنتاج) وأسعار النفط، تؤكد حقيقة التأثير القوي والمباشر لأسعار النفط في قيادة حجم الاستثمار في إنتاج النفط، حيث تساهم الأسعار المرتفعة في تشجيع الاستثمار بينما تؤدي الأسعار المنخفضة إلى نزوح الاستثمارات عن هذا القطاع. كما أن زيادة تكاليف الإنتاج يعتبر أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للاستثمار، والمتمثلة في الأسعار المنخفضة وارتفاع المخاطرة في العائد على الاستثمار الناجمة عن عدم الثقة في مستقبل الطلب، وهناك مؤشرات على أن معاناة أسواق النفط للظروف التي مرت بها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن السابق هي حالة تتكرر حالياً. وتشير بيانات Baker Hughes أن عدد الحفارات العاملة في العالم قد تراجع إلى النصف خلال شهر يونيو 2020 حيث انخفض إلى 1073 حفارة، مقارنة بمستوياته لشهر فبراير لنفس العام البالغة 2125

حفارة، بسبب التراجع الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة والضبابية الكبيرة المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط في أجواء عدم اليقين المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والآثار المرتبطة به. ويمكن أن تؤدي طول الفترة الزمنية من الأسعار المنخفضة و الضبابية المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط إلى تحجيم إمكانيات الاستثمار في مشاريع توسعة الطاقات الإنتاجية، حيث تشير المعلومات الأولية إلى وجود اتجاه عام لتأجيل بعض المشاريع الجديدة والى إلغاء البعض منها. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير تقديرات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) الواردة في تقرير آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة للفترة (2020 – 2024) أن الآثار الأولية للأزمة المرتبطة بالجائحة على نشاط الاستثمار في مشاريع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدر بانخفاض قيمة المشاريع الاستثمارية التي دخلت مرحلة الالتزام أو المخطط لها بنحو 173 مليار دولار، حيث تراجعت إلى 792 مليار دولار مقارنة بنحو 965 مليار دولار المقدرة قبل الأزمة للخمس سنوات القادمة¹⁷.

إن الركود في نشاط الاستثمار بسبب الأسعار المنخفضة والضبابية المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط، سوف يؤدي إلى تآكل الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوابك تدريجياً عند تعافي الاقتصاد العالمي ومعاودة الطلب لنموه المعهود، ولذا من المقدر أن النقص في العرض سوف يكون واقع حقيقي، وعندها سوف تصبح الزيادة في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد تحدياً حقيقياً، وترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية، وسنرى طفرة أخرى لأسعار النفط ربما تكون أشد حدة من سابقتها.

رابعاً: أسواق الطاقة العالمية – رؤية مستقبلية

تعتمد الرؤية المستقبلية لأسواق الطاقة العالمية على عنصرين رئيسيين، يتمثل أولهما في المعلومات المتاحة التي تشكل فهمنا الحالي لمسار الأزمة التي اجتاحت

¹⁷ MENA ENERGY INVESTMENT OUTLOOK 2020-2024, APICORP 2020

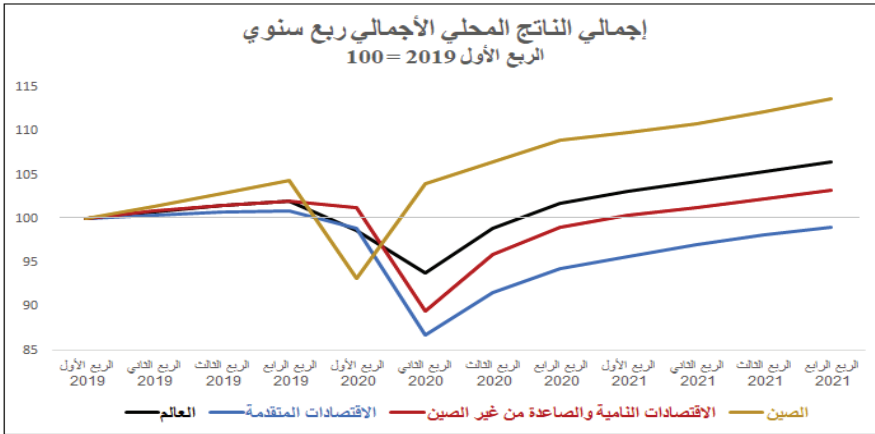
العالم منذ مطلع العام 2020، وأبعادها المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وأسواق الطاقة بشكل خاص. ويتمثل العنصر الثاني في مدى صمود التكتاف الدولي بين كبار المنتجين في أسواق النفط والذي أفرز اتفاق "أوبك+" الذي أقر فيه خفض انتاج المجموعة لإعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية وتقادي عدم تكرار سيناريو الثمانينات.

فمن جهة أولى، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين الشديد والمستمر بشأن فترة الصدمة الناجمة عن هذا الطارئ الصحي وإجراءات الاحتواء المرتبطة به، وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد العالمي ودرجة حدتها. كما تختلف هذه الازمة في طبيعتها عن الأزمات السابقة من حيث كون ركود الطلب الناجم عنها يرجع أساساً إلى تبعات إجراءات الاحتواء اللازمة لتقييد سرعة انتشار الجائحة وكبح جماحها، مما يعني أن الدور المطلوب للسياسة الاقتصادية مختلف هذه المرة، وأن حلول الأزمات السابقة (كما في الأزمة المالية العالمية 2008-2009) المتمثلة في سياسات تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي بأسرع وقت ممكن، هي حلول غير مرغوب فيها لتعارضها مع متطلبات الاحتواء اللازمة لمجابهة الأزمة في حد ذاتها. وبالتالي فإن أغلب الدول اتبعت استراتيجية العودة التدريجية بمسار حذر تحسباً لموجة ثانية من الوباء قد تقضي على المكاسب المحققة من الجهود المبذولة للعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي، وتحدث انتكاسة لمسار النمو الحذر.

وتشير توقعات سيناريو الأساس لصندوق النقد الدولي الواردة في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونيو 2020، إلى بلوغ النشاط العالمي وفي مجموعة الاقتصادات المتقدمة ومجموعة الاقتصادات النامية والصاعدة – باستثناء الصين - القاع خلال الربع الثاني من عام 2020، ويتوقع عودة التعافي التدريجي خلال النصف الثاني من عام 2020 وخلال عام 2021. بينما سبقت الصين المجموعات الدولية الأخرى ببلوغ نشاطها الاقتصادي القاع مكرراً خلال الربع الأول

النقد الدولي أن التأثيرات السببيلة للأزمة على مسار النمو الاقتصادي العالمي سوف تأخذ شكل حرف (V) الذي يعني الانهيار ثم التعافي السريع، كما يتوقع أن تكون تأثيرات الأزمة على النشاط الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة أشد وطأة من المجموعات الدولية الأخرى كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (6)
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ربع سنوي
الربع الأول 2019=100

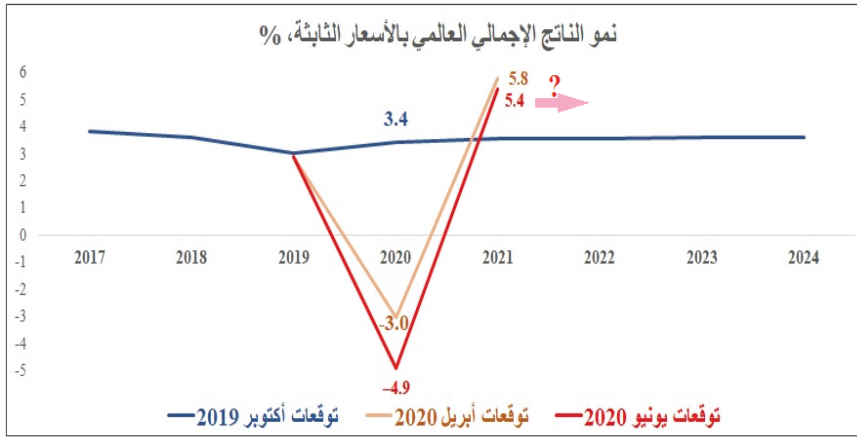


المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يونيو 2020.

وهناك قدر كبير من حالة عدم اليقين حول تنبؤات صندوق النقد الدولي التي تعتمد على عمق الانكماش في الربع الثاني من 2020 (الذي لا تتوافر بعد بيانات كاملة عنه) وكذلك حجم الصدمة المعاكسة ومدى استمراريتها، والتي تعتمد بدورها أيضاً على جملة من العوامل غير المؤكدة مثل طول فترة الجائحة والإغلاقات العامة التي تتطلبها، والتباعد الاجتماعي الطوعي، والذي سيؤثر على الإنفاق، وقدرة العملة المسرحة على تأمين وظائف في قطاعات يمكن أن تكون مختلفة. وكذلك آثار الإغلاقات وخروج العمالة العاطلة من قوة العمل الذي قد يؤدي إلى صعوبة انتعاش النشاط بمجرد انحسار الجائحة، وتأثير الإجراءات الرامية إلى زيادة أمان أماكن العمل – مثل نوبات العمل المتعاقبة، وزيادة النظافة والتنظيف بين النوبات، والممارسات الجديدة في أماكن العمل فيما يتعلق بمدى تقارب الموظفين والتي تحمل في تبعاتها

تكاليف إضافية، وإعادة صياغة سلاسل الإمدادات العالمية بما تُحدثه من تأثير على الإنتاجية، في محاولة من الشركات لتعزيز صلابتها في مواجهة اضطرابات الإمدادات. وتنعكس هذه الضبابية في الخفض المتتالي لمعدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي في تقارير صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي الثلاثة الأخيرة كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (7)
نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أعداد مختلفة.

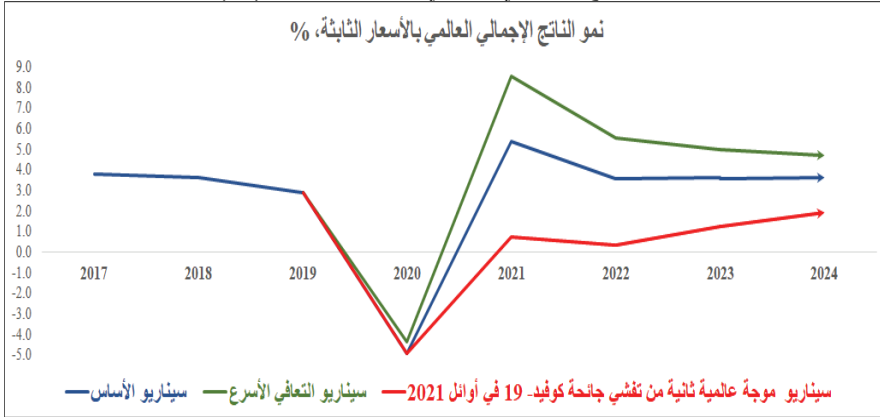
وبينما لا يستبعد سيناريو الأساس لصندوق النقد الدولي الواردة توقعاته في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونيو 2020 إمكانية حدوث طفرة جديدة في حالات الإصابة بالعدوى في بعض البلدان، أعد صندوق النقد الدولي اثنين من السيناريوهات البديلة، يفترض الأول تعاف أسرع نتيجة إجراءات الإغلاق العام المطبقة في النصف الأول من عام 2020، بينما يفترض الثاني موجة ثانية من تفشي مرض كوفيد - 19 في أوائل 2021، و يُفترض هذا السيناريو أن يصل حجم اضطرابات النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي في كل بلد في عام 2021 - نتيجة التدابير المتخذة لاحتواء هذه الموجة الثانية - حوالي نصف الحجم المتوقع بالفعل في السيناريو الأساسي لعام 2020. ويعكس خفض التأثير إلى النصف افتراض أن تكون إجراءات الاحتواء أقل إرباكا للشركات والأسر لأن نسبة الأفراد المعرضين



للتأثر يرجح أن تكون أقل وأن هذه الإجراءات ستكون موجهة بدقة أكبر للفئات المعرضة للخطر، بناء على الخبرة المكتسبة بالنسبة لفعالية الإجراءات التي تم اختبارها حتى الآن.

وبينما يتوقع سيناريو الأساس انكماش الناتج الإجمالي العالمي خلال عام 2020 بنحو 4.9% ثم عودته للتعافي السريع بمعدل نمو متوقع بنحو 5.4% خلال عام 2021، يتوقع سيناريو التعافي الأسرع انكماشاً أقل وثيرة للناتج الإجمالي العالمي خلال عام 2020 بنحو 4.4% وعودة أسرع للتعافي بمعدل نمو متوقع بنحو 8.6% خلال عام 2021، في حين يتوقع سيناريو موجة ثانية من تفشي مرض كوفيد - 19 في أوائل 2021 انكماش الناتج الإجمالي العالمي خلال عام 2020 بنحو 4.9% ثم عودته للتعافي البطيء بمعدل نمو متوقع بنحو 0.8% خلال عام 2021، كما هو موضح بالشكل والجدول التاليين:

الشكل (8)
نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، (%)



الجدول (1)

توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، %

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
3.6	3.6	3.6	5.4	-4.9	2.9	3.6	3.8	سيناريو الأساس
4.7	5.0	5.5	8.6	-4.4	2.9			سيناريو التعافي الأسرع
1.9	1.2	0.4	0.8	-4.9	2.9			سيناريو موجة عالمية ثانية من تفشي جائحة كوفيد-19 في أوائل 2021

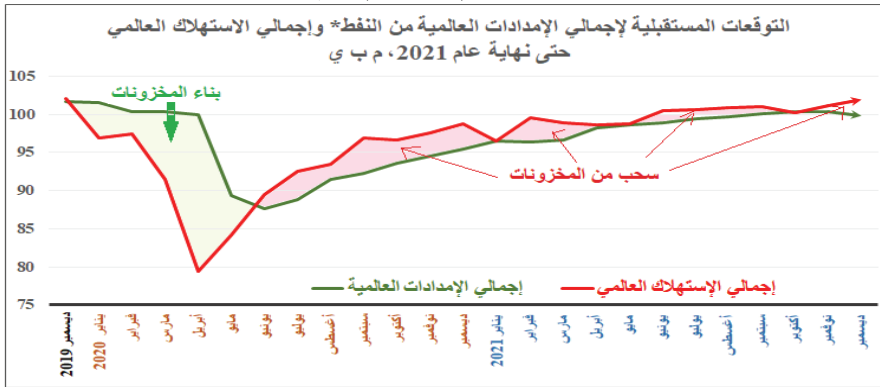
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أعداد مختلفة.

ومن جهة ثانية، أدت الجهود المثمرة المبذولة خلال أزمة انهيار الطلب بسبب جائحة كوفيد-19 خلال الربع الثاني من هذا العام، والتي أفرزت اتفاق "أوبك+" لخفض انتاج المجموعة إلى إعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية وتقادي عدم تكرار سيناريو الثمانينات، وتشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في تقريرها المعنون "آفاق الطاقة على المدى القصير" (Short-Term Energy STEO-Outlook) الصادر في شهر يوليو 2020 إلى استقرار الأسواق التي يتوقع أن تشهد عودة التعافي التدريجي للطلب مع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي والتحرر من سياسات الإغلاق التي فرضتها الأزمة. إذ تشير التوقعات إلى تجاوز إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط خلال النصف الثاني من عام 2020 و كامل العام 2021 لإجمالي الامدادات العالمية مما سيؤدي إلى عمليات سحب من المخزونات النفطية التي شهدت تراكمات كبيرة خلال النصف الأول من عام 2020 بسبب الانهيار المفاجئ للطلب وتأخر الاستجابة من جانب العرض مما وصل بقدرات التخزين

العالمية وخاصة في الولايات المتحدة إلى طاقاتها الاستيعابية القصوى وأدى إلى انهيار أسعار النفط خلال شهر أبريل إلى مستويات قياسية. وبذلك فإن توقعات المدى القصير تشير الى استقرار الأسواق وتخفيف الضغط على القدرات التخزينية حتى نهاية عام 2021، في حال نجاح الجهود العالمية لعودة النشاط العالمي واحتواء الجائحة وعدم تعرض الطلب العالمي على النفط لانتكاسة أخرى بسبب موجة أخرى محتملة من الوباء. ويوضح الشكل والجدول التاليين التوقعات المستقبلية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لإجمالي الإمدادات العالمية من النفط وإجمالي الاستهلاك العالمي حتى نهاية عام 2021:

الشكل (9)

التوقعات المستقبلية لإجمالي الإمدادات العالمية من النفط* وإجمالي الاستهلاك العالمي حتى نهاية عام 2021، م ب ي



الجدول (2)

التوقعات المستقبلية لإجمالي الإمدادات العالمية من النفط* وإجمالي الاستهلاك العالمي حتى نهاية عام 2021، م ب ي

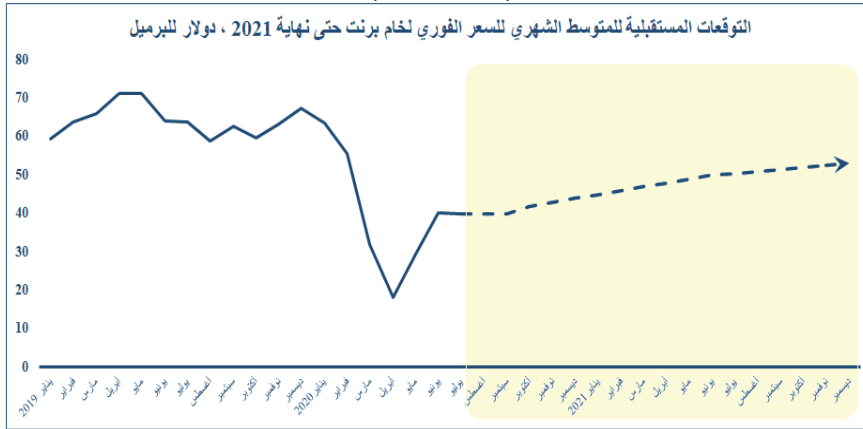
2020											
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
95.4	94.6	93.6	92.2	91.5	88.8	87.6	89.3	100.0	100.4	100.4	101.5
98.7	97.5	96.6	96.9	93.5	92.6	89.5	84.2	79.4	91.5	97.5	96.9
2021											
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
99.9	100.4	100.3	100.0	99.7	99.4	98.9	98.7	98.2	96.6	96.3	96.5
101.9	101.2	100.2	101.0	100.9	100.6	100.5	98.8	98.6	98.9	99.5	96.4

المصدر: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook July 2020*
*يشمل سوائل الغاز الطبيعي والمتكثفات

وانعكس كل ذلك على التوقعات المستقبلية للأسعار ، حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تواصل أسعار النفط تحصيل المكاسب المتأتية من استقرار الأسواق حتى نهاية عام 2021، حيث يتوقع أن يواصل المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخام برنت ارتفاعه التدريجي خلال النصف الثاني من عام 2020 حتى يصل نحو 45 دولار للبرميل خلال شهر يناير 2021، كما يتوقع أن يواصل ارتفاعه خلال باقي العام 2021 حتى يصل 53 دولارا للبرميل خلال شهر ديسمبر 2021، كما هو موضح بالشكل والجدول التاليين:

الشكل (10)

التوقعات المستقبلية للمتوسط الشهري للسعر الفوري لخام برنت حتى نهاية 2021،
(دولار للبرميل)



الجدول (3)

التوقعات المستقبلية للمتوسط الشهري للسعر الفوري لخام برنت حتى نهاية 2021،
(دولار للبرميل)

2019											
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
67.3	63.2	59.7	62.8	59.0	63.9	64.2	71.3	71.2	66.1	64.0	59.4
2020											
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
44.0	43.0	42.0	40.0	40.0	40.0	40.3	29.4	18.4	32.0	55.7	63.7
2021											
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
53.0	52.5	52.0	51.5	51.0	50.5	50.0	49.0	48.0	47.0	46.0	45.0

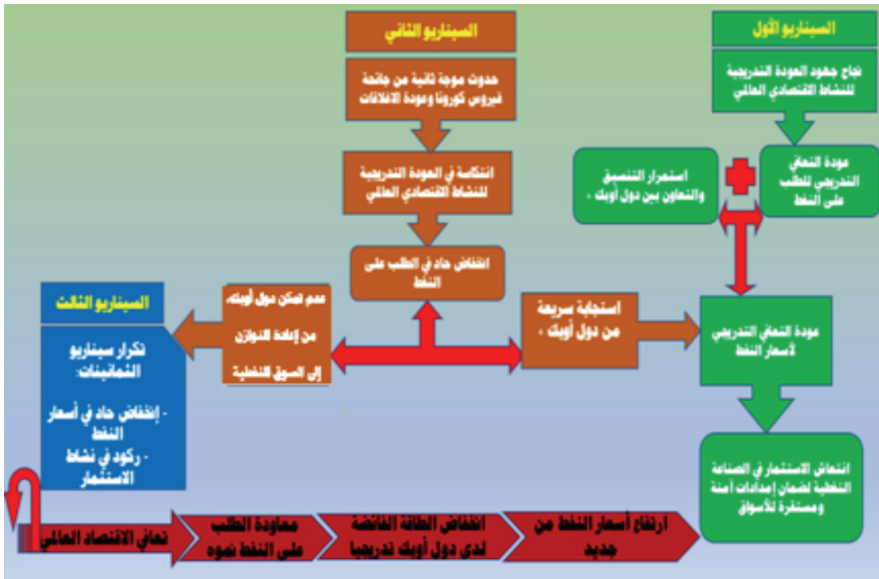
المصدر: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook July 2020

وفي ظل الظروف الحالية للأسواق، يمكن للأسعار المستقبلية للنفط أن تتحرك في ثلاثة سيناريوهات محتملة ترتبط بالظروف التي قد تهيئها تداخل قوى الطلب والعرض في الأسواق. يتمثل السيناريو الأول في نجاح جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي والذي يعني عودة التعافي التدريجي للطلب على النفط واستمرار الحوار والتنسيق بين مجموعة أوبك+ في مراقبة الأسواق والالتزام التام بحصص الإنتاج مما يؤدي إلى عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق. أما السيناريو الثاني، فيمثل في تعرض جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى انتكاسة بسبب موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وهذا ما يتم ملاحظته في الوقت الحاضر، الامر الذي يتوقع أن يؤدي إلى عودة الإغلاقات في عدد من الدول واضطراب ثان لحركة النقل والمواصلات والسياحة بما ينعكس في هبوط حاد آخر في الطلب على النفط، فتأتي الاستجابة سريعة من جانب العرض وتنجح مجموعة "أوبك+" في إعادة التوازن إلى الأسواق عبر الاتفاق على الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به لحين عودة التعافي مرة أخرى إلى الأسواق ويلتحق مسار هذا السيناريو بعد ذلك بمسار السيناريو الأول عند عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق.

وينطلق السيناريو الثالث بنفس الظروف التي هيأت انطلاقة الثاني من تعرض جهود التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى انتكاسة بسبب موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تؤدي إلى عودة الإغلاقات في عدد من الدول واضطراب ثان لحركة النقل والمواصلات والسياحة بما ينعكس في هبوط حاد آخر في الطلب على النفط، بينما يرسم مسار البديل الذي يمكن أن يحدث عندما يخفق جانب العرض بعدم تمكن مجموعة "أوبك+" وباقي المنتجين من إعادة التوازن إلى الأسواق عبر الاتفاق على الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به، مما يؤدي إلى تكرار سيناريو

أزمة الثمانينات عبر استمرار الأسعار المنخفضة، وركود نشاط الاستثمار، وعندما ينهض الاقتصاد العالمي من ركوده، ويعاود الطلب على النفط نموه، سوف تختفي الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك تدريجياً، وعندئذ ترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية، وسنرى طفرة أخرى لأسعار النفط ربما تكون أشد حدة من سابقتها، ويوضح الشكل التالي الاتجاهات المحتملة للأسعار الفورية لخاص برنت.

الشكل (11)
السيناريوهات المتوقعة لحركة الأسعار المستقبلية للنفط



خامسا: الخلاصة

لقد أثبتت تجارب الماضي، أهمية الحوار الفاعل والبناء والشراكة في الرؤية والمسئولية بين الدول المنتجة والمستهلكة. فقد كان غياب هذا النوع من الحوار سبباً مباشراً في أزمتي سبعينات وثمانينات القرن الماضي، والتي هيأت الظروف المناسبة لحقبة من الارتفاعات القياسية لأسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث أدى اضطراب الإمدادات والقفزات المتتالية في أسعار النفط خلال السبعينات إلى ارتدادات عنيفة من جانبي الطلب والعرض أدت إلى انهيارات كبيرة في أسعار النفط

خلال عقد الثمانينات زادت من حدتها إخفاق الدول المنتجة آنذاك في ضبط إيقاع الأسواق وإعادة التوازن لها، مما خلف حقبة طويلة من الأسعار المتدنية التي تسببت في حالة من الركود في نشاط الاستثمار في كل قطاعات الطاقة بشكل عام وفي قطاع النفط بشكل خاص. كما لا يمكن إغفال دور الضبابية في مستقبل الطلب على نجاعة المخططات الاستثمارية، بسبب عدم شفافية وقلّة جودة في مصادر البيانات وفرضياتها الأساسية، والذي انعكس في عدم واقعية التوقعات خلال عقد التسعينات لمعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط في العقد الأول من الألفية الجديدة، والذي جاء مدفوعاً بقوة عمالقة آسيا الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية، فالكل تحدث عن نمو في الطلب على النفط من قبل هذه الدول، وإن عدم واقعية هذه التوقعات إنما يشير إلى عدم شفافية وقلّة جودة في مصادر البيانات، خاصة عندما يتعلق الأمر باقتصاديات تقع في طليعة الاقتصاديات العالمية، وقد شاهد الجميع كيف أدى تآكل الطاقات الإنتاجية والنمو القوي في الطلب على النفط خلال الفترة (2003-2008) إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية أثرت سلباً على المنتج والمستهلك على السواء.

ولقد تعالت الأصوات آنذاك، منذرة بحلول ذروة النفط وانتهاء عصر النفط الرخيص، بينما ألفت الدول المستهلكة اللوم على الدول المنتجة في عدم الاستثمار في زيادة الطاقات الإنتاجية في حين كانت سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية المعنية باستشراف التوقعات المستقبلية ترسم مسارات يتراجع فيها الطلب العالمي على النفط (سيناريو تخفيف آثار تغير المناخ -450 سيناريو)¹⁸. وبالمقابل، فإن الآثار المباشرة لارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة تمثلت في ارتفاع حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة الأخرى وفي مقدمتها الطاقات المتجددة التي حققت أعلى معدلات النمو بسبب انخفاض تكاليفها مقارنة بالنفط ومشتقاته وتشجيع النشاط الاستثماري في تكنولوجياتها. كما هيأت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الظروف المناسبة لانتعاش الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، وكانت

¹⁸ يفترض وضع وتنسيق سياسات عالمية من شأنها أن تؤدي إلى استقرار التركيز في الغلاف الجوي لجميع الغازات الدفيئة عند 450 جزءاً في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050.

القوة الدافعة لطفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي، حيث تركز ما يناهز ثلثي عدد الحفارات العاملة في مجال النفط بالولايات المتحدة خلال الفترة (2011 – 2015) في مكامن الأحواض الرئيسية لإنتاج النفط الصخري الأمريكي وهي حوض باكن (Eagle Ford Basin) في ولاية تكساس و حوض ابيغل فورد (Eagle Ford Basin) في ولاية تكساس في الجنوب الأمريكي، وحوض بيرميان (Permian Basin) في ولاية تكساس و الجنوب الشرقي من ولاية نيومكسيكو، والتي كانت تنتج مجتمعة حوالي 4 مليون برميل /اليوم، أي ما يمثل حوالي 86.2% من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال عام 2015¹⁹.

إن تجارب الماضي تؤكد على أهمية الحوار الفاعل والبناء والشراكة في الرؤية والمسئولية بين الدول المنتجة والمستهلكة، فالنفط موجود في باطن الأرض، ويكفي للاستهلاك البشري لعقود طويلة، واستخراجه يتطلب أموالاً طائلة، ولذلك فإن الاستثمار في استخراجه يتطلب ضمان العائد على الاستثمار، ولا يمكن ضمان العائد إلا بضمان الطلب وبسعر عادل، ف ضمان الطلب على النفط و ضمان السعر العادل أمران متلازمان لا مفر منهما لضمان الإمدادات النفطية. وهناك أمر آخر، لا يجب الإغفال عنه وهو كون النفط ثروة ناضبة، يتم استخراجه وليس إنتاجه، وعند إحراقه ليس من الممكن إعادة استخدامه، ومن هنا يتوجب أن يتجاوز سعره تكلفة استخراجه متضمنة العائد على الاستثمار في عمليات استخراجه بهامش يمثل أجره النضوب، حتى في حالة أسواق المنافسة الكاملة.

¹⁹ الآفاق المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية ودور الأقطار الأعضاء في المصادر الرئيسية للإمداد (مجلة النفط والتعاون العربي،

سادسا: المراجع

المراجع العربية

1. د. خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2014.
2. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت 2014.
3. أوابك، الإدارة الاقتصادية، صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول الأعضاء والممرات المائية العالمية للشحنات البترولية- 2012.
4. أنس الحجى، 7 دروس من تاريخ صناعة النفط، الطاقة، 19 أبريل 2020.
5. التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010.
6. الآفاق المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية ودور الأقطار الأعضاء بين المصادر الرئيسية للإمداد، (ومجلة النفط والتعاون العربي، المجلد التاسع والثلاثون، العدد 141، خريف 2012).

المراجع الأجنبية

1. Danial Yergin, The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World, 2011.
2. Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, "China Global Energy, and the Middle East, Middle East journal, Vol. 61, No. 2, Spring 2007.
3. BP Statistical Review of World Energy, June 2020.
4. IEA, World Energy Outlook, 2011.
5. MENA ENERGY INVESTMENT OUTLOOK 2020-2024, APICORP 2020
6. IMF. World Economic Outlook Update, June 2020.
7. U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, July 2020.
8. World Oil Transit Chokepoints, EIA, Last updated October 15, 2019.

